



فريق العدالة والتنمية
F. Q. B. B. I. F. J. D. G. O. E. H. A. F. J. D. E. H.
Groupe de la Justice et du Développement

المملكة المغربية



البرلمانات
مجلس النواب

قانون المالية

برسم السنة المالية 2019

مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية

في الجلسات العمومية المخصصة للدراسة والتصويت

على مشروع قانون المالية لسنة 2019

الفهرس

- 5 تقديم
- 7 مداخلات السيدات والسادة نواب الفريق بالجلسات العامة
- 9 مداخلة د. إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس فريق العدالة والتنمية
- 33 مناقشة الميزانيات الفرعية
- 35 مداخلة النائب محمد مرزوق
- البنات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والماء -
- 41 مداخلة النائب رشيد القبيل
- التعليم والثقافة والاتصال -
- 49 مداخلة النائب عبد الجليل مسكين
- القطاعات الاجتماعية -
- 57 مداخلة النائب عبد الرحيم لقراع
- المالية والتنمية الاقتصادية -
- 67 مداخلة النائبة ءامنة ماء العينين
- العدل والتشريع وحقوق الإنسان -
- 75 مداخلة النائب إبراهيم بوغضن
- الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة -
- 87 مداخلة النائبة نجية لطفي
- الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج -

93 مداخلة النائب إبراهيم الضعيف

- القطاعات الإنتاجية -

103 قراءة في أهم تعديلات الفريق بمعية فرق ومجموعة الأغلبية بمجلس النواب

تقديم

يعتبر فريق العدالة والتنمية مناقشة قانون المالية لحظة وطنية دستورية لتسجيل مواقفه وتنزيل تعهداته والدفاع عن مطالبه وتعديلاته خدمة لمصلحة الوطن والمواطنين، وليس دراسة محاسباتية لأرقام تقدمها الحكومة في قالب مشروع قانون يتم التصويت عليه في النهاية.

لذلك فإن أعضاء هذا الفريق لا يدخرون جهدا خلال مناقشاتهم لمجموع مقتضيات مشاريع قوانين المالية لإبراز أهمية هذه المشاريع، وتشهد على ذلك مرابطتهم لساعات طوال داخل اللجان الدائمة والجلسات العامة ديدنهم في ذلك تجويد تلك المقتضيات وتحسينها بالتعديل والتوضيح حتى تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ومعيش المواطنين.

وإذا كانت مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019 ذات نكهة خاصة لأن إعداده وعرضه جاء في سياق سياسي واقتصادي مطبوع بالصعوبات على أصعدة مختلفة، حيث يعيش الاقتصاد العالمي على وقع التخبط والتردد والتقاطب الحاد بين القوى الكبرى، والعودة القوية للحديث عن الحمائية بعد سنوات من توطيد حرية التجارة، وما خلفته هذه العودة من توتر في العلاقات الدولية، ألقى بظلاله على الاقتصادات النامية والصاعدة، كما هو الحال بالنسبة للمغرب.

بالإضافة إلى ذلك، جاء إعداد هذا المشروع في سياق وطني مطبوع بتنامي المطالب الاجتماعية، وهو ما عكسه ارتفاع وتيرة الاحتجاجات الفئوية والمجالية، مما صعب من مأمورية تحقيق التوازن المطلوب، بين ضمان استدامة التوازن الماكرو اقتصادي، بما يتطلبه من اجراءات قد لا تلقى

القبول المطلوب، وبين تخصيص الاعتمادات اللازمة للقطاعات التي تقدم الخدمات الاجتماعية الضرورية.

ومع ذلك، فقد تمت المصادقة على هذا المشروع بعد تجويده بعدد من المكتسبات الاجتماعية المهمة رغم الإكراهات الموضوعية المشار إليها اعلاه، ويوثق هذا الإصدار مداخلات أعضاء الفريق خلال مناقشاتهم لمشروع قانون المالية لسنة 2019 خلال الجلسات العامة المخصصة لذلك قبل المصادقة عليه، كما يضم قراءة في اهم التعديلات التي تقدم بها الفريق بمعية بقية مكونات الأغلبية البرلمانية.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل

الرباط في 10 شتنبر 2019

د. إدريس الأزمي الإدريس
رئيس فريق العدالة والتنمية



مداخلات السيدات والسادة نواب الفريق بالجلسات العامة



مشروع قانون المالية برسم سنة 2019
مداخلة رئيس الفريق
د. إدريس الأزمي الإدريسي



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الرسول الأمين
وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

السياق العام المؤطر لإعداد ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019

نجتمع اليوم لنناقش مشروع قانون المالية لسنة 2019، وهي فرصة سنوية مهمة للوقوف، بنفس مستقبلي، لاستخلاص الدروس والعبر مما طبع السنة المنصرمة من تطورات وأحداث على المستويات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا لتقييم السياسات والبرامج والمشاريع العمومية والإطلاع بالخصوص على ما برمجته الحكومة من خلال هذا القانون من آليات وإجراءات واعتمادات قانونية ومالية للوفاء بالتزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور بما يستجيب لحاجيات وانتظارات المواطنين والمواطنات.

وفي البداية لا بد أن نبدأ بحمد الله سبحانه وتعالى على نعمة الأمن والاستقرار والأمان وعلى ما منّ به علينا من أمطار الخير والبركات ونسأله سبحانه وتعالى المزيد من فضله وكرمه.

ونحن نجتمع اليوم في هذه اللحظة الدقيقة نتذكر أن بلادنا عاشت وما تزال على إيقاع تفاعلات متلاحقة تأتي في ظل تنامي ديناميات واسعة على مستوى الوعي الوطني الجماعي، وتعرف تنامي المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عنها الاحتجاجات الفتوية والمجالية ومختلف التعبيرات الشعبية، وهو ما تجلّى في الحسيمة وراكورة وجrada وغيرها وكذا في إنتاج أشكال جديدة للفعل الجماعي تمثلت في حملة المقاطعة لمجموعة من البضائع.

وهو ما جعل المزاج العام موسوما بتنامي القلق الاجتماعي المطبوع بأشكال مختلفة من التوتريترجم باحتجاجات مختلفة وبرز بعض الظواهر المؤلمة كشبكات للهجرة غير الشرعية تستغل الوضع الاجتماعي، كل هذا يتطلب منا جميعا توفير التفاعل الاستباقي والايجابي مع مطالب المواطنين وما تحمله من رسائل تثير الانتباه إلى إشكالات السياسات العمومية وإنتاج وتوزيع الثروة واختلالات التدبير وبلورة حلول للمعالجة الجدية والمسؤولة للأسباب والدواعي الحقيقية التي تكمن وراء ذلك، وتجاوز منطق المعالجات الظرفية والتفاعلات المناسباتية والشكلية، بشكل يمكن بلادنا من ربح رهان الإصلاح والاستقرار والتنمية.

وهي مناسبة لنثمن عاليا القرار الملكي السامي القاضي بالعضو على عدد من معتقلي أحداث الحسيمة ومعتقلي ما يسمى ب«السلفية الجهادية»، وهو ما يتناغم مع المقاربة المغربية المتميزة والحكيمة في معالجة الإشكاليات والمبينة على التصالح والمعالجة الشمولية للتوترات الاجتماعية. ونتمنى استمرار هذا النفس الإيجابي والمبادرات الحكيمة من أجل امتصاص مخلفات هذه الأحداث، مؤكداً من جهة أخرى على أهمية الحرص على توفير شروط المحاكمة العادلة لكل المتابعين أمام القضاء والعمل على تعزيز تحصين حرية الصحافة المسؤولة وضمن حرية التعبير.

كما نعبر عن ارتياحنا بدعوة جلالتنا في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية إلى اعتبار هذه المرحلة مرحلة شعارها «روح المسؤولية والعمل الجاد» ودعوته إلى التعبئة الشاملة، والعمل الجماعي في ظل احترام القطاعات والاختلافات في المساهمة في دينامية الإصلاح التي تعرفها بلادنا وحرصه على مواكبة الهيئات السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.

وهنا نؤكد على الدور الكبير للأحزاب السياسية الوطنية في تأطير المجتمع، ونعتبر أن الحفاظ على استقلاليتها وفعاليتها أساسي في البناء الديمقراطي وهو صمام أمان لضمان ممارسة رشيدة للفعل الديمقراطي ومتوازنة لحرية التعبير.

كما نعتبر أن إعادة الثقة في الفعل السياسي وفي الفاعل السياسي والرفع من شأنهما مسؤولية الجميع، فهي مسؤولية الدولة أولاً، وهي مسؤولية الأحزاب ومسؤولية المجتمع ككل إذ لا يمكن لأي نموذج تنموي أن ينجح وينفذ إلى قلب المجتمع إلا

باستعادة الثقة في العملية السياسية وبتعزيز المناخ السياسي الحر وترسيخ الاختيار الديمقراطي وتوفير شروط التنمية العادلة.

وهنا لا يفوتنا أن نسجل بكل أسف أن بعض المحطات والاستحقاقات من مثل انتخاب رئيس مجلس المستشارين تعطي إشارات سلبية عن مسارنا الديمقراطي بما تشكله من امتحان لشعاراتنا حول الديمقراطية واستقلالية القرار الحزبي وانسجام المواقف والمواقع، ويضع الجميع في حرج أمام سؤال السياسة الجادة والمسؤولة التي تخلق الأمل وتفتح الآفاق وتنبئ الشعور بالانتماء وتعزز المواطنة.

وعلاقة بأخر هذه التفاعلات والتي ظهرت بعد قرار إضافة ساعة إلى التوقيت القانوني للمملكة، فإننا بالفريق ندعو إلى مواصلة الحوار والمزيد من الإنصات وحسن التفاعل بغرض تعبئة الشروط اللازمة لضمان حسن اعتماد التوقيت الجديد في أجواء مناسبة تحقق المقاصد والمصالح الوطنية الداعية إلى اتخاذ هذا القرار وتأخذ بعين الاعتبار إكراهات المواطنين والمواطنات.

وبغض النظر عن ما يمكن تسجيله من ملاحظات وانتقادات على طريقة اعتماد هذه الساعة، من تسرع أو ارتباك، فإننا نسجل بإيجابية أن الحكومة تفاعلت مع هذه الملاحظات والانتقادات بصدر رحب وعقدت سلسلة من اللقاءات مع جمعيات الآباء والبنات التعليمية لبلورة حلول عملية للتوقيت المدرسي وتفويض ملائمة مع الواقع المحلي للجهات المسؤولة جهويا وإقليميا.

وهنا وبقدر ما نؤكد على ما يضمنه الدستور والقانون من حرية التظاهر والتجمع السلمي، وما سجلناه من تعامل الحكومة والقوات والسلطات الأمنية بطريقة مسؤولة، ومهدوء مع مختلف التظاهرات والمسيرات التي نظمها التلاميذ، فإننا نستنكر بقوة بعض الممارسات المشينة والمعزولة والتي لا تليق بناشئتنا لما تمثله من تجاوز للقانون ومس بالرموز الوطنية من مثل إحراق العلم الوطني، وهي ممارسات نعتبرها خطأ أحمر لا يمكن التساهل معها أو القبول بها تحت أي ذريعة، حفاظا على المشترك الوطني وضمنا للاستقرار والأمن ورعا لممارسة الحريات في نطاق المواطنة والحرية المسؤولة لتتلائم بين حقوق وواجبات المواطنة. فالعلم الوطني يجسد رمزا كبيرا للوحدة الوطنية ولتضحيات جسام ودماء زكية طاهرة قدمها آلاف الشهداء من أبناء الوطن دفاعا عن استقلال ووحدة واستقرار وأمن الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

فيما يتعلق بقضيتنا الوطنية الأولى، يأتي مشروع القانون المالي لهذه السنة في ظرفية حساسة ومفصلية تتميز بدينامية جديدة على مستوى مجلس الأمن باعتباره الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية من خلال إعادة إطلاق المفاوضات، كما تتميز هذه الظرفية بمواصلة تحقيق مكتسبات هامة لصالح بلادنا في إطار الوضوح في المبادئ والثبات في المرجعيات، التي يركز عليها الموقف المغربي، كما حددها جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء والمتمثلة أساسا في أنه «لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي، مع الرفض القاطع لأي تجاوز، أو محاولة للمس بالحقوق المشروعة للمغرب، وبمصالحه العليا».

وفي المقابل نسجل حالة من التيه والتخبط عند خصوم وحدتنا الترابية وهو ما يجسده تزايد الاستفزازات والخطوات المتهورة، حيث قام الانفصاليون بمحاولات عدة على مستوى الكركارات وبيير لخلو وتيفارتي، قبل أن ينحنوا أمام ردود الفعل القوية للمغرب وقرارات مجلس الأمن لتعود الميليشيات الانفصالية إلى الانسحاب والرضوخ. وقد كان رد المغرب على هذه الاستفزازات والمناورات حاسما وقويا، كما أن الشعب المغربي عبر، بقيادة جلالة الملك، عن موقف موحد وصارم اتجاه هذه الاستفزازات بفضل الإجماع الوطني الثابت والجهة الداخلية الموحدة حول ثوابت الأمة ووحدها الترابية.

وبهذه المناسبة ندعو الحكومة إلى إعطاء الأولوية اللازمة لمواصلة تنفيذ إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار النموذج التنموي الجديد لأقاليمنا الجنوبية، بما يضمن تعزيز الازدهار والتنمية لهذه الأقاليم ومساهمة أبناء هذه الأقاليم في تدبير شؤونهم.

ونغتتم هذه الفرصة لتتوجه بتحية تقدير وإكبار إلى قواتنا المسلحة الملكية المرابطة على الثغور وما تقوم به من أدوار إنسانية نبيلة، كما نحني وندعم جهود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية الذين يسهرون ليل نهار بوطنية ويقظة ومهنية وتفان على استقرار وأمن الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وهي مناسبة لنثمن عاليا مضمون الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين للمسيرة الخضراء الذي أكد على استعداد المغرب للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة، من أجل تجاوز الخلافات الطرفية والموضوعية، التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين، واقتراح جلالته إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور مع الأشقاء بالجزائر، وذلك لمعالجة واقع التفرقة والانشقاق داخل الفضاء المغربي بما يتناقض مع القواسم والمصالح المشتركة لشعوب المنطقة.

ونتمنى صادقين أن يتفاعل أشقائنا بالجزائر مع هذه المبادرة اعتبارا لما يجمع شعوبنا من أواصر الأخوة، ووحدة الدين واللغة، وانطلاقا من تاريخنا وكفاحنا المشترك ومساهمة في صنع مستقبلنا ومصيرنا المشترك بما يحقق ما تطمح إليه شعوبنا من حرية وديمقراطية وعيش كريم ومساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية والتغلب على عوامل الفرقة والإحباط والتخلف.

وبخصوص قضايا أمتنا العربية والإسلامية، نعتز في إطار الإجماع الوطني الرسمي والشعبي بالدعم الموصول والمساندة المطلقة والتضامن الوثيق للشعب المغربي قيادة وشعبا للقضية العادلة للشعب الفلسطيني البطل وحقه الثابت في إقامة دولته على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وندد مرة أخرى بالقرار الجائر للولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس، وبكل ما يتعرض له الفلسطينيون من ظلم واعتداء وهمجية يومية ومواجهة مسيرات العودة السلمية والبطولية.

ونسجل بارتياح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو الماضي بإدانتها لاستخدام إسرائيل للقوة مع المدنيين الفلسطينيين ومطالبتها للأمين العام بأن يقدم مقترحات بشأن سبل ووسائل ضمان أمن وحماية وسلامة السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ومن جهة أخرى نندد وندعو الجميع إلى اليقظة والحذر في المواجهة والتصدي لبعض الممارسات المعزولة التي يقوم بها البعض في سياق السعي إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاشم كالقيام بزيارات مشبوهة للكيان الغاصب، وتيسير زيارة بعض مجرمي الحرب لبلدنا وهذا ما سنتصدى له مع شعبنا الوفي لهذه القضية ولن نسمح بجر المغرب لمستنقعات التطبيع والخيانة.

كما نعتز في هذا المقام بالدور الإيجابي الكبير لجلالة الملك باعتباره رئيس لجنة القدس ومبادرته في دعم فلسطين والمقدسيين في صمودهم البطولي في وجه بطش

الصهيانية المغتصبين، والذي وجه رسالتين إلى الرئيس الأمريكي والأمين العام للأمم المتحدة أكد فيهما أن أي المساس بالوضع القانوني والسياسي والتاريخي للقدس ستكون له تداعيات خطيرة على السلام في المنطقة، وعبر مرة أخرى في رسالته إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الخامس حول القدس في يونيو 2018، أن القدس كانت ولا تزال عاصمة لفلسطين، وأن قرار الولايات المتحدة الأمريكية، هي خطوة مرفوضة وتتعارض مع القانون الدولي، ومع قرارات مجلس الأمن الدولي.

ونجدد إشادتنا بمواقف ومجهودات جلالة الملك، بما يتمتع به من مصداقية واعتبار وتقدي، بالمبادرة للتضامن والتآزر مع الدول الشقيقة وتعزيز العلاقات الأخوية والتاريخية والشراكة الإستراتيجية المتعددة الأبعاد التي تجمع بين الدول العربية، بما يخدم وحدة الصف والمصير المشترك، ويحصن المنطقة من مخاطر التشرذم والانقسام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

بخصوص دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون ومواصلة إصلاح منظومة العدالة وتدعيم سيادة القانون واستقلال القضاء، لا بد أن نقف عند التحول الكبير الذي شهدته بلادنا هذه السنة، والذي تجلى في إرساء هياكل السلطة القضائية ومن ضمنها نقل اختصاصات وزير العدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، بصفته رئيسا للنيابة العامة، والمتعلقة بسلطته وإشرافه على النيابة العامة وعلى قضائها.

وكلل إصلاح جديد وكبير، يغير جذريا نموذجنا وتوازنا كان قائما منذ عقود، لا بد أن يثير مخاوف وقلقا لدى الرأي العام، وهو يتابع خطواته الأولى، ولا سيما إذا تتالت مجموعة من المساطر والإجراءات والدعاوى لا يستوعبها جيدا الرأي العام، وتثير لديه تساؤلات ومخاوف حول مدى احترام القانون وضمانات المتابعة والمحكمة العادلة بشأنها.

وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان وحرية الصحافة والتعبير وتوفير شروط المحاكمة العادلة والتمسك بضوابط سيادة القانون ومبادئ العدل والإنصاف، وصيانة حقوق

وحرريات المواطنين والمواطنات، في إطار من التلازم بين الحقوق والواجبات.

وبخصوص إقرار القوانين التنظيمية والمؤسسات الدستورية، نسجل وفاء الحكومة بالتزامها في البرنامج الحكومي بإحالة القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ولللمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية، وتنسيقها مع البرلمان بهدف اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتنزيل الدستور وقوانين هيئات الحكامة والديموقراطية التشاركية المحالة على البرلمان، ومن ضمنها القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؛ والقانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛ والقانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي؛ والقانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة. والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط وندعو الحكومة إلى تسريع استكمال القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج.

ومن جهة أخرى ندعو الحكومة إلى ضرورة تسريع إخراج وتقديم الدعم الكامل لهذه المجالس والهيئات في حلها الدستورية وتركيبها القانونية الجديدة في أقرب وقت حتى تقوم بدورها في تكامل مع باقي المؤسسات الدستورية الأخرى، ومن ضمنها مجلس المنافسة لتمكينه من القيام بدوره على الوجه الأكمل كضامن للمنافسة الحرة في الحقل الاقتصادي؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وهنا نتساءل عن سبب التأخر في إخراج المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تركيبته الجديدة والآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان ومن ضمنها الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

ومن جهة أخرى، نذكر بالتزام الحكومة في البرنامج الحكومي بإقامة علاقة تعاون بناء وتواصل مستمر مع البرلمان في إطار احترام تام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر، والتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية والرقابية، وكذا مبادرات تقييم السياسات العمومية طبقاً لأحكام الدستور. وهنا نثمن بإيجابية ما تم تسجيله على مستوى مقترحات القوانين وندعو الحكومة إلى مزيد من التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية.

كما نثمن ما تم اعتماده على مستوى مراقبة وتقييم السياسات العمومية كصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وصندوق التجهيز الجماعي وصندوق دعم التماسك

الاجتماعي وغيرها؛ ومن موقعنا في الأغلبية، وانطلاقاً من حرص الفريق ودوره الكبير والملتزم في كل المحطات وحضوره النوعي والمتميز في اللجان والجلسات العامة، لا يمكن أن نتفهم أو نتغافل عن الغياب المتكرر وغير المبرر لبعض الوزراء في جلسات الأسئلة الشفوية وتخلّفهم عن الاستجابة لعقد لجان نيابية لمناقشة مواضيع هامة وطائرة تهم الرأي العام والمصلحة الوطنية، في الوقت الذي يستجيب فيه البرلمان وبسرعة وكل ما دعي إلى ذلك إلى عقد جلسات عامة أو لجان للمساهمة في معالجة مواضيع صعبة قياماً بأدواره الدستورية ومساهمة منه في تلطيف الأجواء والحفاظ على الثقة والاستقرار والدفاع عن القضايا والمصالح الوطنية والتصدي لخصوم وحدتنا الترابية.

كما لا يمكن أن نتفهم أو نقبل أية محاولة لفرض طريقة معينة في النقاش والتسيير من مثل الاقتصار على النقاش التقني وتجنب النقاش السياسي أو تقليص الزمن النيابي واختصاره أو السعي إلى تغييب بعض القطاعات عن منطوق المسئلة وتقييم السياسات العمومية. فأى برلمان هذا الذي يمكن أن يفرط في أدواره الدستورية والسياسية والرقابية.

لذا نقول بكل مسؤولية كفريق برلماني يحترم نفسه ووفي لأدواره التي يؤديها بموضوعية وإخلاص وبنية حسنة، إن التعالي على المؤسسات وعدم احترام مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة أمام البرلمان هو الذي يؤدي إلى عدم مراعاة الاستباقية والاستماع فقط إلى الأصوات الممجدة وعدم الانتباه في الوقت المناسب إلى الأخطاء وتداركها في حينها مما يجنب الزلازل السياسية. فكما يقال رحم الله امرئ أهدى إلي عيوبه.

فهذا هو دور ممثلي الأمة في التنبيه وتبليغ صوت المواطنين وعلى الحكومة وكل الوزراء وكل القطاعات بدون استثناء أن تتجاوب مع البرلمان وتخضع لرقابته بما يعرف بالإنجازات ويثمنها ويقوم الاختلالات ويتداركها. فالكمال لله وحده، والعمل البشري بقدر ما يحالفه النجاح والتوفيق، بتوفيق الله وتيسيره والتعاون والتناصح، بقدر ما هو معرض للخطأ والتقصير ولهذا الغرض أسس الدستور وأوجب فصل السلط وتوازنها وتعاونها. فنحن لسنا ولن نكون أغلبية ميكانيكية أو كتلة عددية مصوتة، وسنقوم بأدوارنا كما يجب. لأن الحفاظ والدفاع على مصالح بلادنا العليا وثوابتها الجامعة وأمنها واستقرارها وتلاحم كل مكونات شعبنا وخيره لا يمكن أن يساوم أو يقايس أو يستبدل بأي مصلحة دنيا أو أغلبية.

وهنا وفي موضوع آخر، وبخصوص المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول «أسعار بيع المحروقات السائلة للعموم وشروط المنافسة بعد قرار التحرير» والتي شكلت حدثا رقابيا مهما ونوعيا خلال هذه السنة، يؤكد الفريق اعتزازه بمبادرته إلى اقتراح تشكيل هذه المهمة الاستطلاعية، وبمساهمته في تفعيل آلية من آليات العمل البرلماني الجاد والمسؤول والاستباقي في إطار المهام الدستورية التي يضطلع بها نواب الأمة تفاعلا مع انتظارات وتعبيرات المواطنين ودفاعا عن حقوقهم المشروعة وخدمة للصالح العام.

وهنا لا بد أن نؤكد مرة أخرى إشادتنا بإصلاح صندوق المقاصة ورفع الدعم عن المحروقات الذي اعتمدته الحكومة السابقة برئاسة الأستاذ عبد الاله ابن كيران بنفس اجتماعي قوي، حيث مكن هذا الإصلاح من تحرير رقبة الدولة من ارتهاها لاعتمادات مالية ضخمة وغير موجهة للفئات الفقيرة، وتوفير اعتمادات مالية لبرامج وسياسات اجتماعية.

كما ننوه بالتوصيات التي توجت عمل المهمة الاستطلاعية وندعو الحكومة إلى ضرورة الإخراج الفوري لتوصياتها وخاصة تلك المتعلقة بوضع سقف أقصى لثمن البيع ولهامش الربح، مع مراجعة تركيبة الأسعار، بما يضمن ضبط أسعار المحروقات كمادة حيوية واستراتيجية والأرباح المجنية من بيعها في حدود معقولة تراعي الطاقة الشرائية للمواطنين.

كما نؤكد على ضرورة وأهمية واستعجالية تفعيل مجلس المنافسة، كهيئة دستورية مستقلة مكلفة، بضمان المنافسة الحرة والمشروعة، والشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

وبخصوص المغالطات التي يسوق لها البعض من أن الفريق رفض تعديلا جاء ضمن توصيات التقرير يقضي بتخفيض الضريبة على المحروقات، وبالإضافة إلى كون التقرير أقر بأن نسبة الضريبة المطبقة بالمغرب تبقى ضعيفة بالنسبة لدول أخرى (34.5 في المئة للغاز وال 43 في المائة للبتزين) والتي تصل إلى 66,4% بفرنسا، وتقارب 70% في المملكة المتحدة والدول الاسكندنافية، فإن التقرير لم يدع أبدا لتخفيض الضريبة وإنما أوصى الحكومة بالتفكير في صيغة لمراجعة المنظومة الضريبية ودراسة التجارب المتعلقة بالضريبة على الاستهلاك الداخلي المتحركة صعودا ونزولا في علاقة

بالسوق الدولي، قصد حماية القدرة الشرائية من جهة، وتعزيز الموارد الضريبية للدولة من جهة أخرى.

هل يستجيب المشروع لهذا السياق وهل يجب على أسئلته الدقيقة وما هي أهم المميزات الكبرى لمشروع قانون المالية ؟

1 - نسجل بارتياح كبير أن المشروع يخطط بإرادية في تنزيل التوجهات والتدابير التي دعا إليها جلالة الملك خاصة في خطابي العرش وذكرى 20 غشت وافتتاح السنة الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة والتي ركزت بشكل أساسي على مجموعة من القطاعات الاجتماعية وتحسين حكامه برامج الدعم والحماية الاجتماعية ودعم الاستثمار والتشغيل ودعواته الحكومة لإيجاد الحلول الملائمة والسريعة لقضايا المواطنين الملحة وتسريع مسارات إعادة بلورة النموذج التنموي لبلادنا.

2 - نسجل أن مشروع قانون المالية يركز مباشرة على أولويات البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب، والمتمثلة في دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة؛ وتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛ وتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛ وتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛ والعمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم.

وهو ما يعزز الثقة في العمل السياسي وينسجم مع مبدأ الوفاء بالعهود والالتزامات ويساهم في تعزيز تطبيق المبادئ الدستورية ومن ضمنها ربط المسؤولية بالمحاسبة.

3 - نسجل كذلك أن مشروع قانون المالية بنفسه الاجتماعي المتميز يشكل خطوة أولى وإن كانت غير كافية على درب مسارات تجديد النموذج التنموي بما يحمله من نفس تضامني يضع أولويات منسجمة تسعى في نفس الوقت وبالتوازن المطلوب إلى دعم القطاعات الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولات.

وهي مناسبة لنذكر الحكومة بين يدي محاولات تجديد نموذجنا التنموي ببعض الرسائل المهمة التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلى المستوى السياسي، لابد من التذكير أن إنجاح أي برنامج تنموي رهين باستعادة الثقة في العملية السياسية وبتعزيز المناخ السياسي الحروتسيخ الاختيار الديمقراطي، إذ لا تنمية بدون احترام الإرادة الشعبية، ولا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون استقلالية القرار الحزبي.

لذا فعلى النموذج التنموي أن يرصد الإنجازات في مجال الحقوق والحريات وأن لا يسمح بالتراجع عن كل المكتسبات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي حققتها بلادنا، وأن تكون له القدرة على أن يفتح كل ما كانت الحاجة إلى ذلك آفاقا جديدة على درب الديمقراطية والمواطنة الملتزمة وحقوق الإنسان.

وعلى المستوى الاقتصادي، على النموذج التنموي أن يحرر الطاقات وان يفسح المجال للتنافس الحر ولحرية المبادرة والمقاولة باعتبارها أساس إنعاش الاستثمار والنمو والتشغيل وعدم الاكتفاء بالموجود والمساهمة في تكبير الثروة الوطنية عوض الركون للمواقع والمصالح المكتسبة، وان يقطع مع تنازع المصالح واستغلال مواقع النفوذ والامتياز، وإنهاء الممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار والهيمنة، وكل الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة والشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية.

وعلى المستوى الاجتماعي، على النموذج التنموي أن يعزز التضامن والتماسك الاجتماعي ويوسع الحماية الاجتماعية ويعززها، وأن يفتح آفاق جديدة للارتقاء الاجتماعي من خلال الرفع من فعالية الموارد المالية المستثمرة في التربية والتكوين وتيسير تعليم وتكوين متاح للجميع ذي جودة عالية يطور الكفاءات ويشجع على الابتكار.

ما مدى تناغم إجراءات قانون المالية مع أولويات العمل الحكومي ؟

اجتماعيا : نسجل بارتياح الإجراءات التي اعتمدها الحكومة في دعم القطاعات الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والتي تركز توجهها معتبرا ومتصاعدا للاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وتقليص وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويتجلى ذلك من خلال :

- الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للشق الاجتماعي ب 17 مليار درهم إضافية ليصل مجموع هذه الاعتمادات إلى 111 مليار درهم، منها 5 مليارات

- إضافية لدعم وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، و3.3 مليار درهم إضافية للرفع من كتلة الأجور، و5.4 مليار درهم إضافية للتعليم و1.5 مليار إضافية للصحة و1 مليار درهم إضافي لمواصلة إصلاح نظام المعاشات.
- الرفع من عدد المناصب المالية المخولة لبعض القطاعات الاجتماعية حيث خصص للتعليم أزيد من 16400 منصب (منها 15000 متعاقد)، ولوزارة الصحة 4000 منصب مالي.
- تخصيص إمكانيات مالية مهمة لقطاع التعليم تتمثل في 68 مليار درهم كاعتمادات، ولقطاع الصحة بميزانية تبلغ 16,3 مليار درهم.
- إحداث أزيد من 40 ألف منصب شغل عمومي وذلك بإحداث 25.458 منصب مالي، وهو ما مكن من إحداث ما يناهز 140.000 منصب مالي برسم سنوات 2017 و2018 و2019.
- تعميم برنامج تيسيرانطلاقاً من الدخول المدرسي 2018-2019، ليشمل تلاميذ السلك الابتدائي بالمجال القروي وتلاميذ السلك الإعدادي بالمجالين القروي والحضري بالاستناد إلى نفس قاعدة المستفيدين من نظام راميد. حيث سيرتفع عدد المستفيدين من البرنامج إلى 2,1 مليون تلميذ وتلميذة بالنسبة للسنة الدراسية 2018-2019، مقابل 706.359 مستفيد برسم الموسم الدراسي 2017-2018، وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 2,17 مليار درهم برسم السنة الدراسية 2018-2019 مقابل 631 مليون درهم برسم السنة الدراسية السابقة.
- كما حرصت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، حيث رصدت 600 مليون درهم لدعم الأرامل، و150 مليون درهم للأشخاص في وضعية إعاقة، و1,8 مليار درهم برسم منح الطلبة، و1,6 مليار درهم لبرنامج المساعدة الطبية "راميد"، ورصد 250 مليون درهم للمبادرة الملكية مليون محفظة.
- ولتنزيل برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، والذي يهدف لفك العزلة عن العالم القروي، وتحسين الربط بالشبكة الطرقية، وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وتعميم الكهرباء، وتحسين عرض الخدمات العلاجية والتعليم، خصصت الحكومة 3,4 مليار درهم كاعتمادات للأداء و4 ملايين درهم كاعتمادات للالتزام في إطار صندوق التنمية القروية.
- إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023،

بمساهمة الميزانية العامة ب 1,8 مليار درهم برسم سنة 2019 وذلك لتدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشّة، وتحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب.

- مواصلة دعم غاز البوطان والدقيق والسكر من خلال تخصيص ما يناهز 18 مليار درهم لصندوق المقاصة، في انتظار وضع الآليات الضرورية لضمان الاستهداف الأمثل للفئات الاجتماعية المستحقة للدعم.
- تسجيل ما يقارب 79.100 مقاول ذاتي في السجل الوطني للمقاول الذاتي من أصل 96.289 طلب تسجيل بما فيهم 33 % من النساء المقاولات.
- الإلغاء النهائي لحصة الدولة من القروض الممنوحة للمقاولين الشباب، سواء تلك التي تمت المطالبة بها أو التي لم يحن موعد استحقاقها، حيث لا يمكن لها أن تطالب بهذه الحصة سواء عن طريق متابعة التحصيل أو أمر الاستخلاص أو عن طريق المطالبة القضائية.
- إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن على الأرباح بسعر نسبي محدد في 2.5 في المائة على الأرباح المحققة من قبل الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات التي تحقق أرباحا يساوي مبلغها أو يفوق 40 مليون درهم لسنتين محاسبتين متتاليتين وذلك ابتداء من فاتح يناير.

وهنا نؤكد على ضرورة الإسراع بإخراج القانون الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، الذي سيُشكل قاعدة معلوماتية شاملة ستمكن من توحيد المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والأسر، من أجل إعطاء رؤية واضحة حول الفئات الهشة والفقيرة، التي تستجيب لشروط الاستفادة من الإعانات والبرامج الاجتماعية، وهو ما سيمكن من مأسسة هذه البرامج الاجتماعية وتصحيح اختلالاتها وإيصال الدعم المالي المباشر للمستحقين الحقيقيين وللثقات المؤهلة، ومن أجل تعزيز الجهود المبذولة لتعبئة الموارد الكفيلة بتمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

كما نؤكد على ضرورة تسريع معالجة اختلالات برنامج راميد ليتمكن هذا البرنامج الهام من مواصلة توفير التغطية الصحية اللازمة لذوي الدخل المحدود. كما ندعو الحكومة إلى مواصلة تنزيل التغطية الصحية والاجتماعية للمهنيين والمستقلين ومختلف المهن الحرة.

وبخصوص الحوار الاجتماعي، نسجل بإيجابية حرص الحكومة على تنفيذ دعوة جلالة الملك في خطاب العرش لهذه السنة باعتماد الحوار الاجتماعي بشكل منظم وللتواصل مع النقابات بانتظام، وبغض النظر عن ما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج.

وهنا ننوه بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها الحكومة من خلال حرصها على الحوار ودعوتهما إلى عدة جولات منه وبلورتها لعرض اجتماعي مهم وتطويره جولة بعد جولة في إطار التفاعل مع النقابات مع مراعاة الإكراهات الاقتصادية والمالية لبلدنا. وندعو الحكومة إلى مواصلة هذه المجهودات، كما ننبه إلى ضرورة التسريع باعتماد النصوص التشريعية المرتبطة بتنظيم العمل النقابي ولاسيما ما يتعلق بالقانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات.

كما أنه، وانسجاما مع التطور الديمقراطي ببلادنا وكباقي المؤسسات التي أسند لها الدستور شأن تأطير المواطنين والدفاع عن حقوقهم والمرافعة عن ملفاتهم، والتي أصبحت مؤطرة بقوانين تضمن الحكامة الجيدة والديمقراطية الداخلية وشفافية الاستفادة واستعمال المال العمومي والخضوع إلى مراقبة المؤسسات الدستورية بما فيها المجلس الأعلى للحسابات، لا بد أن تخضع النقابات لنفس القواعد وهو ما يدعو إلى ضرورة تأهيل الإطار القانوني المتعلق بها.

ومن جهة أخرى ندعو إلى عدم التركيز في الحوار الاجتماعي على القطاع العام فقط رغم أهميته وأن يشمل الحوار القطاع الخاص مما سيرفع من القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المغاربة وسينتج الاستقرار اللازم لتطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

اقتصاديا :

نسجل بإيجابية ما جاء به المشروع بهدف إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولات. حيث تمت مواصلة مجهود الاستثمار العمومي بتخصيص غلاف مالي يناهز 195 مليار درهم.

وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لدعم المقاولات، نسجل بإيجابية اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى إعادة الثقة للمقاولات. ويتعلق الأمر أساسا بالتصفية الكلية لدين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم، بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص والمقاولات العمومية، والذي بلغ 40 مليار درهم، إضافة إلى تقليص آجال أداء الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية لما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات،

وذلك عن طريق وضع آليات مناسبة للتتبع الدقيق لأجال الأداء واتخاذ ما يلزم من تدابير لتقليصها.

كما نسجل تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا للتمويل، من خلال تبسيط مساطر الضمان والرفع من سقف تمويل جمعيات السلفات الصغرى، ومراجعة الأسعار الحالية للضريبة على الشركات بهدف ملاءمتها مع احتياجات المقاولات الصغرى والمتوسطة، خاصة عبر تقليص سعر الضريبة على هذه الشركات.

وهنا ندعو الحكومة إلى:

- الإخراج السريع لميثاق الاستثمار.
- التفعيل الفوري لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار مباشرة بعد اعتماد القانون المنظم لها؛
- تسريع تفعيل المادة 20 من قانون المالية لسنة 2018، المتعلقة بالتعويض عن تكلفة النقل بالنسبة للمناطق البعيدة عن الموانئ فيما يتعلق بالأنشطة الموجهة للتصدير؛
- اعتماد العدالة في التوزيع المجالي للاستثمارات العامة والخاصة ومختلف البرامج والمشاريع.
- تنفيذ ما تم اعتماده عمليا في مخطط إصلاح الاستثمار من خلال :
 - إحداث منطقة حرة على الأقل في كل جهة من جهات المملكة.
 - منح امتيازات المنطقة الحرة للشركات المصدرة غير المتواجدة داخل المنطقة الحرة.
 - إرساء دعم متنوع لفائدة الجهات الأقل حظا لتحفيز الاستثمار الصناعي والتنمية الترابية المتوازنة.

إصلاح منظومة التربية والتكوين :

لابد من التأكيد على أهمية هذا الورش الوطني وعلى انه لا يمكن أن يتم إلا في إطار الثوابت الوطنية الجامعة وفي إطار الحفاظ على هوية المغرب كبلد مسلم وعن رفضنا المطلق لكل ما من شأنه أن يشوش على مسار الإصلاح.

وهي مناسبة لذكر بأن مرجعيات لغات التدريس وتدرّيس اللغات بمنظومة التربية والتكوين محسومة ومؤطرة بالدستور الذي أقر بمرجعية الدولة وبوأ الدين الإسلامي مكان الصدارة ضمن مقومات الهوية المغربية والذي نص على أن تظل العربية اللغة الرسمية للدولة وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. وتعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية :

نسجل وفاء الحكومة بالتزاماتها في مواصلة تفعيل الجهوية المتقدمة ومنحها المكانة التي تستحقها كرافعة أساسية لمعالجة الاختلالات التي يعرفها نموذجنا التنموي الوطني، وما يعنيه ذلك من تحويل للموارد والاختصاصات، حيث رفعت الحكومة من حصة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات من 4% إلى 5% والتي تضاف إليها مساهمات الميزانية العامة التي تقدر بـ 8,4 مليار درهم، وتخصيص نسبة 10% من هذه الموارد لفائدة «صندوق التضامن بين الجهات» بمبلغ يقدر بـ 840 مليون درهم.

إصلاح الإدارة والحكامة الجيدة ومحاربة الفساد :

نسجل بإيجابية اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري وندعو الحكومة إلى تسريع تنفيذه على الأرض بما يساهم في تقريب الإدارة والخدمات من المواطن والمستثمر.

كما نسجل إرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكايات المواطنين، وكذا إرساء آلية على مستوى النيابة العامة للتبليغ عن الرشوة وهي إجراءات مهمة من شأنها أن تساهم في الحد من آفة الرشوة والفساد. ونأمل أن يتم في القريب العاجل اعتماد المجموعة الجنائية ولاسيما في شقها المتعلق بالوقاية ومحاربة وتجريم الاغتناء غير المشروع.

ونحث الحكومة على مواصلة ضمان التنزيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد بتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها، ودعم الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها واعتماد آلية عملية لتوفير القوانين والإجراءات اللازمة لتحسين تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد.

كما ندعو الحكومة إلى مواصلة استكمال الترسنة القانونية ذات الصلة بالحكامة من خلال اعتماد ميثاق المرافق العمومية، وتطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالحكامة والرقابة والتفتيش المالي.

مناخ الأعمال :

نسجل بارتياح كبير التطور المهم والنوعي الذي حققته بلادنا في هذا المجال، حيث حسن المغرب تصنيفه الدولي ب9 مراكز وارتقى إلى المرتبة 60 عالميا في تقرير ممارسة الأعمال «Doing Business» لمجموعة البنك الدولي لسنة 2019 من بين 190 دولة شملها التقرير مواصلا بذلك تقدمه نحو بلوغ هدف ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل في هذا المجال. وليحتل لأول مرة المرتبة 60، إذ تمكن من الارتقاء إلى المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، محافظا بذلك على صدارة دول شمال إفريقيا والمرتبة الثالثة على الصعيد القاري.

وقد تحققت هذه النتيجة الإيجابية والمتواترة في السنوات الأخيرة بفضل اعتماد بلدنا لمجموعة من التدابير والإصلاحات الهامة لفائدة القطاع الخاص والمقاولة المغربية، وبفضل المنهجية التشاركية الجديدة والعمل الجاد والمسؤول على مستوى رئاسة الحكومة فيما يتعلق بقيادة اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال والاشتغال وفق خطة عمل متعددة السنوات تقضي بمواصلة تحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط ورقمنة المزيد من المساطر الإدارية التي تهم المقاولة والعمل على تجويدها، فضلا عن مواصلة تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال وفق المعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن.

وتتضمن هذه الخطة، والتي تندرج في إطار أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال التي يترأس أشغالها السيد رئيس الحكومة، عدة إصلاحات كمشروع القانون المتعلق بالضمانات المنقولة والذي ستمكن المصادقة عليه من تيسير حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة على التمويلات الضرورية، وكذا تحسين ترتيب المغرب في مؤشر الحصول على التمويل.

وقد ركزت هذه الإصلاحات على تطوير الإطارين القانوني والتنظيمي للأعمال، وكذا تبسيط ورقمنة مجموعة من المساطر الإدارية المتعلقة بدورة حياة المقاولة.

وبعد إصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلقة بالمقاولات في وضعية صعبة من بين الإصلاحات الجوهرية التي دخلت حيز التنفيذ خلال هذه السنة، إذ انتقل تصنيف المغرب في مؤشر صعوبة المقاولة من المرتبة 134 عالميا في التصنيف السابق إلى المرتبة 71.

حيث تضمن هذا الإصلاح إدخال عدة تعديلات ومستجدات همت تعزيز جودة الإطار القانوني المتعلق بمعالجة صعوبات المقاولة، همت بالأساس تطوير آليات

الرصد المبكر للصعوبات التي قد تعترض المقاول، وحماية حقوق الأجراء، وتعزيز دور الدائنين في المسطرة، وتأهيل الأجهزة المكلفة بتنفيذ المسطرة. والانفتاح على البعد الدولي عبر إقرار تنظيم قانوني خاص بالمساطر الدولية لصعوبات المقاول.

كما أشار تقرير ممارسة الأعمال إلى مجموعة أخرى من الإصلاحات التي ساهمت في تحسين مناخ الأعمال ببلدنا ومن أهمها :

- تقليص تكلفة إحداث المقاول عبر الإعفاء من واجبات التسجيل؛
- تيسير عملية نقل الملكية عبر نزع الصفة المادية عن مجموعة من الخدمات المتعلقة بها كشهادة الملكية وتسجيل عقود البيع، فضلا عن تعزيز شفافية المعلومات المتعلقة بالمسح العقاري؛
- تيسير عمليات التصدير والاستيراد عبر تجريد مسار التعشير الجمركي من الطابع المادي على الصعيد الوطني وتحسين البنية التحتية لميناء طنجة المتوسط؛
- تبسيط وتيسير مسطرة الربط بالشبكة الكهربائية للمقاولات الصناعية.

وقد مكنت هذه الإصلاحات بلادنا من تبوء مراتب جد متقدمة على الصعيد العالمي في مجموعة من المؤشرات: كمنح تراخيص البناء (المرتبة 18 عالميا)، وأداء الضرائب (المرتبة 25 عالميا)، وإنشاء المقاول (المرتبة 34 عالميا)، والربط بالكهرباء (المرتبة 59 عالميا) والتجارة الخارجية (المرتبة 62 عالميا) وحماية المستثمرين الأقلية (المرتبة 64 عالميا) ونقل الملكية (المرتبة 68 عالميا).

وبهذه النتيجة واستمرار دينامية الإصلاح، فإن بلادنا تتقدم بخطوات هامة نحو تحقيق الهدف المسطر في البرنامج الحكومي والمتمثل في ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في مجال تحسين مناخ الأعمال مع متم سنة 2021.

التعديلات المقترحة بخصوص مشروع قانون المالية

بخصوص هذه التعديلات، أود من جهة، الإشادة بالمجهودات التي قامت بها فرق ومجموعة الأغلبية حيث قدمت 61 تعديلا، قبل منها 29 تعديلا، ومن جهة أخرى، التنويه بالتعامل الإيجابي للحكومة مع التعديلات المقدمة من الأغلبية والمعارضة، حيث بلغ مجموع التعديلات المقبولة ما يناهز 63 تعديلا. وأخص بالذكر التعديلات التالية :

1. تعديل يهدف إلى وجوب تخصيص المناصب المالية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي كان تعديلا قدمته فرق ومجموعة المعارضة والأغلبية في إطار سعيها ومبادرتها المشاركة والمشكورة لإيجاد حل لتفعيل النسبة المئوية المخصصة من المناصب المالية لفائدة هذه الفئة؛
2. تعديل بإدراج الزيادة في الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المشروعات التي تحتوي على مادة السكر، مساهمة في التقليل من أضرار ومخاطر الاستعمال المفرط لهذه المادة على الصحة؛
3. تعديل المساهمة التضامنية على ما يسلمه الشخص لنفسه من بناء، حفاظا على مكتسب المساهمة الجزافية، وسعيا في نفس الوقت إلى توفير المعلومة اللازمة للإدارة الضريبية من خلال إلزامية تقديم بيانات حول عملية البناء، مع عدم تطبيقها بأثر رجعي إذ سيطبق هذا الإجراء على رخص البناء المسلمة ابتداء من فاتح يناير 2019؛
4. تعديل بخصوص الإعفاء من الضريبة على الأرباح العقارية برسم السكن الرئيسي المشغول لمدة ست سنوات، بهدف المحافظة على مكسب الإعفاء على البيوعات التي لا تتجاوز 400 مليون سنتيم، وتطبيق نسبة 3 % على الجزء الذي يتجاوز هذا المبلغ؛
5. حل الإشكاليات المتعلقة بتطبيق واجب التنبر على الأداء نقدا للمهنيين الصيادلة ومحطات التوزيع؛

6. تخفيض واجبات التسجيل على الوعد بالبيع باعتماد سعر جزافي يبلغ 200 درهم عوض 1.25 سابقا مع توحيد المعاملة بين الموثقين والعدول؛
7. تطبيق نسبة 0.25 على الحد الأدنى للضريبة بالنسبة للأدوية، عوض 0.5 سابقا؛
8. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على المضخات المائية التي تعمل بالطاقة الشمسية وبالطاقات المتجددة؛
9. تشجيع المنعشين العقاريين على إنجاز برامج السكن الاقتصادي بالعالم القروي من خلال تخفيض الحصة الواجب إنجازها للاستفادة من الإعفاءات الضريبية من 500 إلى 100 وحدة سكنية بالعالم القروي.

خاتمة

وفي الختام، وحيث أنني ابتدأت هذه المداخلة بالسياق العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المقبلة 2019 والذي طغى عليه في العموم مجموعة من الأحداث والتطورات التي يبدو أنها ساهمت في تشكيل مزاج شعبي عام يجنح نحو الانتظارية السلبية، أردت أن أنهي مداخلة فريق العدالة والتنمية، بخاتمة تنظر إلى ما ميز هذه الأسابيع القليلة الماضية من مواقف وأحداث تدعو إلى الثقة والتفاؤل وتحث على مزيد من الصبر والعمل الجاد والمسؤول. وكما يقال وختامه مسك.

وهنا أبدأ مرة أخرى بحمد الله سبحانه وتعالى على ما أنعم به الله على بلدنا من أمن وأمان واستقرار ومن أمطار الخير والبركات.

كما أذكر بارتياح كبير الأفاق الواعدة والإيجابية التي أسست لها الخطابات الملكية في مختلف الأعياد الوطنية والمناسبات الرسمية وفتح جلاله الملك من خلالها لمجموعة من البرامج والأوراش والأولويات ولاسيما فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والتنموي وهو ما يشكل دعما كبيرا للعمل الحكومي ولأولويات البرنامج الحكومي ويحثنا جميعا على مواصلة العمل الجاد والمسؤول والمنتج ويعزز أجواء الثقة والأمل ببلادنا.

كما نسجل بتفاؤل ما حققته بلادنا من تقدم معتبر ومضطرد في مجال مناخ الأعمال حيث حسنا تصنيفنا الدولي ب9 مراكز وارتقينا إلى المرتبة 60 عالميا من بين 190 دولة شملها التقرير في تقرير ممارسة الأعمال «Doing Business» لمجموعة البنك الدولي لسنة 2019.

كما نسجل باعزاز كبير وسرور ما حققه الأطفال المغاربة تلاميذ وتلميذات المدرسة المغربية من نبوغ عالمي وانتصارات تدل على أن الوطن بخير وأن مدرسته بخير وأن انتمائه لعمقه العربي الإسلامي وتملك أبناءه وبناته للغة القرآن مع انفتاحهم على العالم واللغات والعلوم والابتكار، ضارب جذوره في أرض وتراب هذا الوطن، ولا يمكن أن تؤثر فيه بعض المحاولات الفاشلة. ولا أدل على ذلك من توالي الإنجازات وحصد الجوائز العالمية.

وكان آخرها فوز التلميذة النجبية مريم أمجون ذات التسع سنوات بجائزة تحدي القراءة العربي بدبي بالإمارات العربية المتحدة بعد تخطيها وهي أصغر مشاركة لأكثر من 10.5 مليون من التلميذات والتلاميذ من مختلف البلدان العربية وخارجها. لقد اكتشف المغاربة وكل العالم مريم وهي تطل ببراءة ونضج وهي تلتحف العلم الوطني وتكرر على مسامعنا «كنت أعيش فرحة وسرورا لأنني مثلت بلدي خير تمثيل» وهي تحاور وتجيب بلسان عربي بليغ أدهش محاورها ولم يمنعها من الإطلاع على عشرات الكتب من مختلف الاختصاصات ومن التحدث والتعبير بطريقة راقية وناضجة عن آمالها واهتماماتها.

وبعدها بأيام قلائل تمكنت الطفلة ملاك بالعربي ذات العشر سنوات من حصد الجائزة الأولى للمسابقة العالمية للحساب الذهني التي أقيمت بتركيا وحاز معها مجموعة من التلاميذ والتلميذات من مدن مختلفة من المملكة على مراتب متقدمة في هذا الاستحقاق العلمي.

كما توج يونس بقالي الدكتور في الفيزياء تخصص إلكترونيات الاتصالات بميدالية ذهبية للاختراع في صنف المخترعين الدوليين بكوريا الجنوبية "BIXPO2018".

وفي أبريل 2018 بالمنامة فاز مجموعة من القراء المغاربة بجوائز عديدة في ثلاثة فروع من الدورة الثالثة لمسابقة البحرين العالمية لتلاوة القرآن الكريم. وكان مما ميز هذه الدورة هو «الإبداع اللافت» للمتسابقين المغاربة في مجال ترتيل وتجويد القرآن الكريم والتمكن من قواعده، ويكرس هذا التنوع «الكبير» للقراء المغاربة بفضل اهتمام المغاربة «الكبير» بحفظ وترتيل وتجويد القرآن الكريم والرعاية السامية والعناية المتواصلة التي ما فتى أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس، يوليها للعلماء والطلبة وحفظ القرآن الكريم والمهتمين بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله المصطفى عليه السلام. وهو ما جسده مرة أخرى إشراف جلالته هذا الشهر على إطلاق «الدروس الحديثية» لإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، حول الحديث الشريف.

أردت أن أكتف هذه اللحظات المتفرقة والموزعة عبر الزمان والمكان لأذكر بكل هذه النبرات الإيجابية والتي تتخللها بين الحين والآخر لحظات صعبة، لكي لا ننسى المهم والأهم ولكي ندلل على أن المغرب بخير والحمد لله، بالرغم من كل ما قد يعترينا من أحوال ومشاكل وما يبرز أمامنا من تحديات وصعاب.

لذا علينا جميعا أن نستجيب لنداء الوطن بالتعبئة الشاملة لمواجهة كل التحديات والاستحقاقات التي تنتظرنا على المستويين الداخلي والخارجي، وأن ننخرط بقوة وإيجابية وثقة لمواصلة بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، ويتمتع فيها المواطن والمواطنون، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات، وبالأمن والحرية والكرامة وتكافؤ الفرص ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

كما أنه علينا جميعا أن ننخرط بقوة في صيان نموذجنا المغربي المتميز وتعزيز مقومات قوته ومواصلة إشعاعه، واحترام ثوابت الأمة المغربية الجامعة التي تتمثل في الدين الإسلامي السمح، ووحدة الهوية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، فالمغرب، كما قال جلالة الملك في خطاب العرش لهذه السنة، هو وطننا، وهو بيتنا المشترك. ويجب علينا جميعا، أن نحافظ عليه، ونساهم في تنميته وتقدمه.

« رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات ».

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



مناقشة الميزانيات الفرعية



مداخلة الميزانيات الفرعية لقطاعات البنيات
الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والماء
- النائب محمد مرزوق -



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون

يشرفني أن أتناول الكلمة أمام مجلسكم الموقر باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة التدابير والإجراءات التي جاءت في الميزانيات الفرعية لكل من وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ووزارة الطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة وذلك في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2019.

وهي لحظة دستورية بامتياز لنواب الأمة للوقوف على ما حققته بلادنا من الانجازات المهمة في مختلف المجالات ومن بينها ما يتعلق بالبنيات التحتية ولمساءلة السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية ومدى نجاعتها وانعكاساتها الحقيقية على المواطن في إطار التجاوب مع الرهانات المجتمعية والانتظارات الشعبية المتنامية.

وهي كذلك فرصة سانحة للإطلاع على تقدم المشاريع ونسبة انجازها وما يطرحه مشروع القانون الحالي من تدابير انسجاما مع ما تم الالتزام به في البرنامج الحكومي 2016-2021.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون

تتميز القطاعات التي نحن بصدد مناقشتها بتعدد الخدمات العمومية الأساسية التي قد توفرها للمواطنين وارتفاع الاستثمارات الضرورية لإنشاء البنيات وتطوير الخدمات والتقاطع مع عدة برامج تنمية لقطاعات أخرى.

وهذه المناسبة نود أن نثمن عاليا الجهود التي تبذلها الوزارتان والمؤسسات العمومية التابعة لهما سواء تعلق الأمر بالإصلاح المؤسسي والتشريعي أو من حيث

مواصلة الأوراش الهيكلية الكبرى أو من خلال المؤشرات المقدمة لنا في اللجنة أو ما نلمسه في الواقع من إنجازات.

ولست مبالغا، وبعيدا عن لغة التبخيس والتئيس، إذا قلت إنه يحق لبلادنا أن تفتخر لكونها تتوفر على سياسة عمومية واضحة المعالم والأهداف في مجال البنيات الأساسية تركز على استراتيجيات وبرامج متعددة السنوات غالبا ما تكون عابرة للزمن الحكومي.

وبالمناسبة نسجل بارتياح «وفاء» حكومتي الأستاذ عبد الإلاه بن كيران والدكتور سعد الدين العثماني وذلك بالاستمرار في انجاز السياسات العمومية المسطرة من قبل، ووضع برامج مستقبلية جديدة وطموحة والشروع في تنزيلها. وهذا العمل التراكمي عبر الحكومات المتعاقبة هو الذي أهل وكون المقابلة المغربية وطور الخبرة الوطنية لدى مكاتب الدراسات حيث أن معظم المشاريع تنجز بواسطة شركات وطنية.

وإسهاما منا في نقاش الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية نستعرض بعضا من ملاحظتنا واقتراحاتنا مع العلم أن أعضاء فريقنا أدلوا بعشرات منها خلال أشغال اللجنة.

قطاع التحمير والنقل واللوجستيك والماء

لا يخفى عليكم أن وزارة التحمير والنقل واللوجستيك والماء كانت وما تزال من بين أهم الفاعلين الاقتصاديين للبلاد حيث تساهم في الإقلاع التنموي للمملكة من خلال الاستراتيجيات الاستباقية التي ينفذها في إطار المهام المنوطة بها. و سياسة بلادنا في مجال البنيات التحتية عناوينها العريضة :

- حوالي 58000 كلم من الطرق ؛
- الطرق السريعة - الطرق السيار (1800 كلم) ؛
- 40 ميناء بما فيها 13 تجاري، ميناء الداخلة الأطلس المبرمج في الميزانية وحده بتكلفة 10 ملايين درهم ؛
- 29 مطارا (اغلبها مفتوح للملاحة الدولية) ؛
- أزيد من 140 سدا كبيرا، سياسة مائية متميزة ؛
- محطات لوجستكية متطورة ... الخ.

يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة ليدعم هذه السياسة ويخصص أزيد من 37 مليار درهم للتجهيز أي ما يعادل خمس (5 / 1) الاستثمار العمومي والذي يبلغ 195 مليار درهم. مجهود استثماري مقدر ولكن نود بالمناسبة الإشارة لبعض الملاحظات:

- بقدر ما تكمن التحديات والاكراهات في توسيع خدمات الوزارة لتحقيق العدالة المجالية، بقدر ما تكمن حماية وصيانة رصيد البنيات التحتية من طرق وموانئ وسدود؛

- ضرورة تحقيق الالتقائية بين مختلف القطاعات التي تشرف عليها الوزارة من جهة ومع القطاعات الحكومية الأخرى من جهة أخرى؛

- فعالية الخدمات العامة والنجاعة والتقنية والمالية خصوصا حين يتعلق الأمر بالاعتمادات المحولة من طرف الوزارة للحسابات الخصوصية أو المؤسسات العمومية.

وبالمناسبة نثمن مبادرة الوزارة لجميع مكوناتها للمبادرة الاستباقية والمقاربة التفاعلية التي نهجتها مع الإضرابات الأخيرة في قطاع النقل والاستجابة ولو جزئيا لمهي القطاع.

ولكننا نتساءل في نفس الوقت هل التدابير التي اتخذتها الوزارة كفيلة بأن لا تتكرر هكذا تظاهرات وما هي التدابير المستقبلية والهيكلية لطي هذا المسلك بصورة نهائية؟

قطاع الطاقة والمعادن

لست في غنى عن أن أقول «هذا القطاع يعتبر من أهم روافد الاقتصاد الوطني إن لم أقل سيادي بمؤشرات معبرة ودالة في مجال الطاقة».

- بلوغ نسبة مهمة من الأهداف الرئيسية المتمثلة في :
 - تأمين الامتدادات الطاقية والتزود بالطاقة؛
 - إدماج الطاقات المتجددة في المنظومة الطاقية (القدرة المنشأة حاليا تمثل 35 % في حين يمثل الإنتاج حوالي 16 % فقط)؛
 - بلوغ نسبة 99.53 % في الكهربية القروية.
- إلى غيرها من المؤشرات الايجابية :

- ولكن في المقابل تبقى التبعية الطاقية لبلادنا بالخارج نسبة عالية جدا 93.9 % من التحديات الكبرى الواجب رفعها، ولذا وجب :
 - إيلاء عناية كبيرة لتكثيف التنقيب على البترول والغاز الطبيعي؛
 - إعداد خارطة طريق لتطوير الغاز الطبيعي وتنويع الباقة الطاقية والإسراع في تنزيل مشروع الغاز من أجل الطاقة؛
 - هذا بالإضافة إلى ضرورة حل مشكل المصفاة الوطنية لشركة لاسمير لتمكين بلادنا من احتياطي استراتيجي؛
 - وبخصوص الطاقة الكهربائية نحث الوزارة على العمل لتبسيط المساطر المتعلقة بالربط بالشبكة في القرى النائية والجبلية وبعض الأحياء الهامشية للمدن؛
 - ولا يجب أن ننسى أن حسن استعمال ما لدينا وترشيد الاستهلاك يعد كذلك احتياطا مهما ولهذا نطلب من الحكومة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية وأن تلعب الإدارة فيها دور المثالية والقُدوة؛
 - ولا بد أن نذكر كذلك بالدور الرائد الذي يمكن أن يلعبه المغرب اتجاه البعد الإفريقي للاستثمار في الطاقة كصلة وصل بين الشمال والجنوب؛
- وأخيرا في هذا المجال لا يفوتنا أن نجدد تأكيدنا وحرصنا في فريق العدالة والتنمية على ضرورة تنزيل توصيات لجنة تقصي الحقائق حول المحروقات خصوصا ما يتعلق بتسقيف الأسعار ارتباطا مع تركيبة الأثمان ومراقبة هامش الربح. لأن ما يهم المواطن هو السعر في المحطة.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم :

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛

السيدات والسادة النواب المحترمون

بخصوص المعادن نثمن النتائج الايجابية خاصة في مجال الفوسفاط، احتياطا ونتاجا وثمينا حيث تم تعزيز زيادة المجمع الشريف للفوسفاط في قطاع الأسمدة إلى أزيد من 40 % ناهيك عن الشراكات الإفريقية المبرمة مؤخرا.

ولكن هناك أسئلة وإشكالات تطرح أهمها :

• إلى متى يظل الفوسفات مهيمنا على النشاط المعدني ببلادنا. ألم يان الأوان لإقلاع معدني حقيقي خارج الفوسفات سيما وأن بلادنا تزخر بخيرات معدنية مهمة ونفيسة؛

• العمل على تكثيف البحث والتنقيب عن المعادن؛

• الرفع من مستوى التخريط الجيولوجي والذي يقل عن 40%؛

• استكمال النصوص التطبيقية للقانون 33.13 المتعلق بالمناجم؛

• التصدي لظاهرة المضاربة في الرخص المسلمة ومنع تفويتها؛

• تحسين وضعية النشاط المنجمي التقليدي والحفاظ على حقوق العاملين في هذا المجال. (المركزية الشرائية لتافلات وفكيك نموذجاً)، وإخراج المرسوم المتعلق بها والذي طال انتظاره.

نريد من القطاع المنجمي عموماً أن يكون رافعة للتنمية المحلية للسكان المجاورة وإعطائها الأسبقية في التشغيل مثلاً وإنجاز مشاريع محلية تعود بالنفع على الساكنة.

فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

ننوه باعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و نطالب بالإسراع في تنزيلها و طنيا و ترابيا، وذلك بالرفع من وثيرة انجاز مشاريع التأهيل البيئي تماشياً مع توجهات القانون الإطار 12 - 99. والهدف الأسمى طبعاً هو تحسين ظروف عيش المواطنين و خفض من تكلفة التدهور البيئي والذي يقدر في بلدنا ب 32,5 مليار درهم أي ما يعادل 52,3% من الناتج الداخلي الخام.

وذلك يتطلب تفعيل آليات الحماية و المراقبة، و التدبير المتدمج و الشامل مع التوجه نحو تثمين النفايات السائلة و الصلبة منها و تعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك و انخراط جميع القطاعات المعنية.

وفي الختام، أما وقد انطلق البراق، و نعلم جميعاً الحمولة و الدلالات لهذه التسمية التي أطلقها صاحب الجلالة نصره الله على هذا القطر، أملنا أن يسير قطارنا التنموي منسجماً مع سرعة البراق لتحقيق الرقي و الازدهار لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة الميزانيات الفرعية لقطاع التعليم
والثقافة والاتصال
- النائب رشيد القبيل -



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون

يشرفني أن أتقدم باسم فريق العدالة والتنمية بهذه الكلمة التي تأتي في سياق سياسي واجتماعي خاص وفي إطار محطة دستورية مهمة لمسئلة السياسات العمومية وتقييم حصيلتها في قطاعات التعليم والثقافة والاتصال.

لا أحد يجادل في الأولوية التي تحظى بها منظومة التربية والتكوين داخل النقاش العمومي وأنها تشكل صلب انشغال المواطن. ويظهر هذا جليا من خلال ارتفاع الميزانية المخصصة هذه السنة لقطاع التربية والتكوين والبحث العلمي، حيث بلغت أكثر من 68 مليار درهم أي بزيادة بنسبة 4.8 % قياسا بالسنة الفارطة.

هذا المجهود المالي استهدف أولويات واضحة ودقيقة ذات صبغة تربية واجتماعية على مستوى المنظومة ككل. ومن أهم الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لهذه السنة نذكر ما يلي:

قطاع التربية الوطنية

في القطاع المدرسي نسجل :

- تقليص الخصاص في الموارد البشرية بتوظيف 15.000 أستاذا في إطار التعاقد مع الاستفادة من التكوين؛
- التعميم التدريجي للتعليم الأولي واستهدافه حوالي 100.000 طفل جديد ؛
- تعزيز العرض المدرسي ب 100 مؤسسة تعليمية جديدة سنة 2019 إلى جانب برامج إعادة التأهيل والصيانة؛

- تقوية برنامج دعم التمدرس ومحاربة الهدر (تيسير) الذي قفز رصيده إلى 2.17 مليار درهم، مقابل 631 مليون درهم خلال الموسم الدراسي الفارط؛
 - مواصلة جهود النقل المدرسي، والمطاعم المدرسية والداخليات تخفيفا من تكاليف الأسر الفقيرة والهشة وفي سبيل تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص.
- إن هذا الجهد المتواصل أدى فعليا إلى رفع نسبة التمدرس عموما، و تمدرس فتاة الوسط القروي خصوصا، لكن الخصائص مازال ملحوظا ونسبة الهدر المدرسي مقلقة مع غياب النموذج التربوي وضبابية منظومة القيم المدرسية. ومن ناحية أخرى نبه إلى ضرورة احترام الانتماء السياسي وعدم جعله عامل إقصاء من المسؤولية.

قطاع التكوين المهني

نسجل التطور الملموس في عدد المؤسسات العمومية والخاصة واستفادة ما يناهز 60 ألف متدرب من منحة التكوين المهني بمبلغ قدره 32 مليون درهم، وكذا توسيع العرض الاجتماعي وبجهود تكوين السجناء والأشخاص في وضعية الإعاقة. كما نثمن التفاعل الايجابي للقطاع مع جملة من توصيات المجلس الأعلى للحسابات الصادرة في تقريره سنة 2015. في المقابل يظل هذا القطاع في حاجة لترسانة قانونية مواكبة لتحولات القطاع وطموحاته والتصدي لضعف الموارد البشرية الملبية لاحتياجات التكوين وكذا لضعف إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل.

إننا نأمل، في فريق العدالة والتنمية، أن تساهم الدينامية الجديدة التي يعرفها قطاع التكوين المهني في ظل الخطة الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2015-2021 في إعطاء دفعة قوية للنهوض بهذا القطاع الحيوي وتبني منظور جديد لحكامه القطاع. كما ندعو للتنزيل الأمثل لمقتضيات القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر (لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الإجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا). كما ندعو لاحترام الحريات النقابية في مكتب التكوين المهني.

قطاع التعليم العالي

نسجل في هذا القطاع تطور مؤشرات الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، وذلك بالرفع من عدد الممنوحين إلى حوالي 400 ألف برسم السنة الجامعية الحالية بميزانية 1.8 مليار درهم وتحسن في الطاقة الاستيعابية للإيواء إلى 61 % من الطلب

الفعلي، وكذا رصد ميزانية مهمة لصيانة وتأهيل المرافق الاجتماعية وتوسيع التغطية الصحية. كما نسجل أيضا الحرص على توفير الشروط الملائمة لانطلاق السنة الجامعية بإعداد برنامج مندمج لتعميم التسجيل الإلكتروني للطلبة ووضع مشروع متكامل لإرساء جامعة افتراضية.

في المقابل نلاحظ استمرار ضعف جاذبية الجامعة بسبب الإخفاقات على المستوى البيداغوجي وما ينتج عنه من هدر مقلق، وأيضا على مستوى البحث العلمي رغم الامكانيات المالية المتراكمة في صندوق تنمية البحث العلمي بالإضافة إلى ضعف الحكامة وتنامي ظواهر مشينة في التوظيف والاستحقاق العلمي.

إن استقلالية الجامعة منذ حوالي عقدين جعلت المسؤولية في هذا الصدد مركبة ومشاركة بين الوزارة والمؤسسات الجامعية والأستاذ الذي منح استقلالية بيداغوجية وعلمية مبكرا في مراسيم 1997.

كما ندعو الى الحرص على اعتماد عدالة مجالية في الخريطة الجامعية.

ملاحظات على منظومة التربية والتكوين

رغم الجهد المبذول والذي يفوق ما تنفقه دول مماثلة فما زالت المردودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي دون الطموح المنشود. إن أسباب ذلك يرجع إلى التوجه والتزير وكذا طبيعة المحيط وقدرته التنموية وأيضا بالمناخ السياسي العام وبغياب الحكامة والتراخي في ربط المسؤولية بالمحاسبة

لقد لبّت المنظومة الحاجة الماسة للدولة من الموظفين والأطرفي بداية الاستقلال مما غطى مؤقتا على عورة بعض التوجهات الكبرى للمنظومة و أجل الوعي والانتباه إلى قصورها عن الاستجابة للحاجات التنموية المتجددة للمجتمع. إن الواقع المتشكّل وصيرورته منذ الانطلاقة الغير السليمة للمنظومة ساهم في فرملة إصلاحها. كما أن ضعف الإمكانيات بالنسبة للارتفاع المستمر لمرتفقي المنظومة راكم اختلالات حالت دون التفرغ لمطلب الجودة المنشودة.

إن هذه الإخفاقات تظهر أكثر في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي ما زالت طبيعة التكوينات وتوجهها نحو الحاجات التنموية للبلاد تعرف تطورا بطيئا وما زال واقع البحث العلمي والسعي لجعله حلقة في سلسلة الإنتاج والتنمية تشكل تحديا جديا. هذا التحدي جزء منه ذاتي يرتبط بالإرث المتشكّل يقاوم التغيير ويغالب

الانفتاح، أما الجزء الآخر موضوعي مرتبط بطبيعة النسيج الاقتصادي والنموذج التنموي للبلاد وقدرته وديناميته وحجم قيمته المضافة في الاعتماد على المعرفة والعمل بها. لقد تم استنساخ مؤسسات عليا أجنبية (فرنسية على الخصوص) دون استنساخ النموذج التنموي المتلائم معها. إن هذا ما يفسر استيعاب الشبه السلس للأطر خريجي المنظومة المغربية في النسيج التنموي للبلدان النامية. إن جزءا من إخفقات منظومتنا هو في نهاية المطاف انعكاس لواقع النموذج التنموي الذي بلغ مداه. بناء على ذلك لا مجال لتحميل هذه المنظومة كل الأوزار والإخفاقات ولا مجال للنظرة المتشائمة بل لابد من التوازن والإنصاف بتممين الإيجابي ونقد السلبي والابتعاد عن التهويل والتهوين

وفي هذا الإطار فإننا سنتعامل بإيجابية مع القانون الإطار الذي يتم الدفع بأن من مميزاته الكبرى «طابع الإلزامية» التي افتقدها الميثاق الوطني للتربية والتكوين وكانت سببا في عدم تطبيقه الأمثل، وذلك خلافا لما ذهب إليه تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين الصادر في سنة 2014، بأن «الاختلالات الجوهرية التي تتخلل منظومة التربية والتكوين هي التي حالت دون تطبيق الميثاق». إن حق المنتخب في مناقشة هذا القانون لا يمكن مصادرتة صونا لمصادقية المؤسسة البرلمانية مثل ما أن واجب المنتخب التعاطي معه بكل مسؤولية ومواطنة بعيدا عن كل حماس زائد او مجاملة ومداهنة.

إن السياسة اللغوية المعتمدة منذ الاستقلال شابهها التخبط والتردد في اعتماد المنطلقات الدستورية والغايات التنموية الحقيقية للبلاد المسندة بالتجربة الكونية. لقد أقر المجلس الأعلى للتعليم في تقريره سنة 2008 أن «ضعف التحكم في اللغات يعود نسبيا إلى التنوع اللغوي الذي يعيشه التلاميذ المغاربة، فهم مجبرون على التعامل مع عوالم لغوية متعددة: اللغات الام، لغات الدراسة، لغات الاقتصاد والإعلام والتكنولوجيا»

إننا في فريق العدالة والتنمية نحذر من تقنين التشتت اللغوي وبالتالي انتكاسة جديدة لهذه السياسة المرتبكة وعديمة الحجة وتناقضها مع المنطق السليم والحس الوطني القويم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون

قطاع الثقافة

نثمن مجهود الحكومة في تحسين ميزانية هذا القطاع رغم إقرارنا أنها ستظل ميزانية غير كافية ولن تجيب على كل الإنتظارات الثقافية ببلادنا، كما نثمن سعي الوزارة إلى تطوير مواردها الذاتية من أجل إنعاش وزيادة مخصصات صندوق العمل الثقافي.

يعرف تنزيل مراسيم قانون الفنان و المهن الفنية إيقاعا بطيئا، فباستثناء مرسومي بطاقة الفنان و لائحة المهن الفنية لازالت باقي المراسيم لم تصدر بعد رغم الحاجة إلى ذلك. كما أننا ندعوا، في فريق العدالة والتنمية إلى التعامل المتبصر والمسؤول مع مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية وكذا مشروع القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ونطمح إلى سيادة روح التوافق و صيانة اللحمة الوطنية ووحدها في إطار التنوع والاستجابة للمطالب اللغوية الحقيقية للمغاربة بعيدا عن المطالب الشوفينية المتأدلجة. و نأمل أن تتم المصادقة على المشروعين في أقرب الأجال والشروع في تنفيذهما خلافا لمصير أكاديمية محمد السادس للغة العربية. كما نحذر من خلق تنافس وهي بين لغتين دستوريتين لن تستفيد منه إلا لغة الضرار المتريبة بهما في نهاية المطاف.

إن المشروع المجتمعي المنفتح على المشترك الإنساني والمتمسك بخصوصياته، لا يمكن بلوغه بدون بناء ثقافي، ولهذا كلما استوعبت السياسة الثقافية هذا البعد الوطني والأدوار المؤثرة للفعل الثقافي كلما كانت برامجنا ومخططاتنا الثقافية حاضنة للمشروع المجتمعي. وكلما عملنا على تحقيق الأمن الثقافي كلما صار بإمكاننا الاستثمار بشكل أفضل في هذا المجال الحيوي قيما و اقتصاديا وهذا هو ما أشار اليه التقرير الموضوعاتي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

قطاع الاتصال

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون

لقد عرف قطاع الاتصال في السنوات الأخيرة دينامية تشريعية وبرامج طموحة، غير إن واقع الممارسة الإعلامية ببلادنا يستوقفنا في ظل ما يشهده من تطورات وتحديات ونخص بالذكر:

- التوسع الكبير للصحافة الالكترونية ؛
- تراجع مقروئية وبيع الصحف ؛
- الغياب المتزايد لاستحضار أخلاقيات المهنة خلال الممارسة الصحفية ؛
- محدودية جودة وتنافسية القطاع السمعي البصري.

إننا ندعو، في فريق العدالة والتنمية، إلى إطلاق مسلسل تفكير جدي حول مستقبل وزارة الاتصال، خاصة بعد نقل مجموعة من اختصاصات هذه الأخيرة إلى هيئات أخرى مثل المجلس الوطني للصحافة، من أجل مواكبة التحولات التي يعرفها القطاع ولاسيما على المستوى التكنولوجي والرقمي، وتقنين وإصلاح قطاع الإشهار بما يعالج إشكالية الاحتكار والأخلاقيات. وفي نفس الوقت نطالب بمواصلة ترشيد الدعم المقدم للمنابر الإعلامية تفعيلًا لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات.

إن القطاع السمعي البصري لم يصل بعد لتحقيق التنافسية المطلوبة ومازال المغاربة يهاجرون للقنوات الأجنبية ومازال الاحتكار والهميش والإقصاء سائدا بقوة. إننا نتساءل عن السبب الحقيقي لعدم إبرام عقد برنامج جديد كما ينص على ذلك قانون الاتصال السمعي البصري ومبادئ حسن صرف المال العام. وتبقى الإرادة السياسية للنهوض بالإعلام العمومي بمثابة الروح لكل التشريعات المؤطرة له، وبدونها تبقى هذه التشريعات جثة محنطة.

إن وضعية العاملين بالقطاع إداريين وتقنيين وصحفيين تسائل الجميع حيث تعاني من هشاشة كبيرة. كما ننبه للتحويل الذي تعرفه الإذاعات الخاصة بتحويلها لتلفزات على الانترنت في ظل غياب ترسانة قانونية مؤطرة.

إن السينما مجال مهم يحتاج لعناية أكبر نظرا لإسهامه في الترويج لصورة المغرب و جلب الاستثمارات وخلق فرص للشغل في هذا الإطار وجب التسريع بمراجعة قانون الصناعة السينمائية وإيلاء الاهتمام الخاص لمنطقة ورزازات بما تشكله من رصيد في المجال والبحث عن واجهات سينمائية جديدة وإقرار إجراءات ضريبية محفزة لتشجيع الاستثمار في القطاع.

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة القطاعات الاجتماعية
- النائب عبد الجليل مسكين -



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني الحديث باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة الميزانيات الفرعية للجنة القطاعات الاجتماعية.

إن النفس والتوجه الاجتماعيين وإعطاء الأولوية للسياسات الاجتماعية ودعم القطاعات المتعلقة بها في مشروع قانون المالية لسنة 2019 بين وظاهر، يتجلى ذلك من خلال حزمة من الإجراءات تنسجم وتتناغم مع مقتضيات البرنامج وأولويات العمل الحكومي، من أهمها:

- رفع الاعتمادات المخصصة للشق الاجتماعي ب 17مليار درهم إضافية ليصل مجموع الاعتمادات إلى 111 مليار درهم، منها 5مليار إضافية لدعم القدرة الشرائية للمواطنين، 3.3 مليار درهم إضافية للرفع من كتلة الأجور، 5.4 مليار درهم إضافية للتعليم، 1.5 مليار درهم إضافية للصحة و 1 مليار درهم إضافية لمواصلة إصلاح نظام المعاشات؛
 - خلق 40.458 منصب مالي 4000 للصحة، 16400 للتعليم 15000 منها بالتعاقد؛
 - تعميم برنامج تيسير ليستفيد منه 2.1 مليون تلميذ وتلميذة؛
 - رصد 600 مليون درهم لدعم الأرامل و 150مليون درهم للأشخاص في وضعية إعاقة؛
 - تخصيص 1,6 مليار لبرنامج المساعدة الطبية؛
 - رصد 250 مليون درهم للمبادرة الملكية مليون محفظة.
- وغيرها من الإجراءات الهامة والهادفة إلى تعزيز قيم التضامن والتماسك الاجتماعيين وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

إن الجهود الحكومية المبذولة على صعيد القطاعات الاجتماعية، بدءاً بالميزانيات والاعتمادات المرصودة إلى تنزيل الاستراتيجيات وتنوع البرامج والأهداف تستدعي التثمين والتعزيز والتوسيع، ولن يستطيع خطاب التينيس والتبخيس والتشويش حجب الأثر الإيجابي لهذه الاستراتيجيات والبرامج على المواطن.

قطاع الصحة

لقد واصلت الحكومة الحالية الرفع من ميزانية قطاع الصحة، حيث خصص له سنة 2018 ما قيمته 14.79 مليار درهم، وأضيف إليها 16.33 مليار درهم برسم السنة المالية 2019 أي بزيادة قدرها 10.4 % بالإضافة إلى تخصيص مليار درهم للصيدلية المركزية، الشيء الذي سيؤثر، بلا شك، إيجاباً في تأهيل العرض الصحي ببلادنا.

على مستوى الموارد البشرية : فقد عرفت زيادة هامة تتمثل في تخصيص 4000 منصباً مالياً سنة 2018، و4000 منصباً مالياً سنة 2019 منها 1000 طبيب، 60 % منها مخصصة للعالم القروي. إضافة إلى تسوية الوضعية الإدارية والمالية لحوالي 12.000 ممرض وممرضة بغلاف مالي قدره 250 مليون درهم. إن هذا المنحى التصاعدي للاعتمادات المخصصة على مستوى الميزانية والموارد البشرية يؤكد صدق الإرادة السياسية للنهوض بالقطاع.

كل هذه الإجراءات تعكس وفاء الحكومة وجديتها في تنفيذ ما وعدت به في برنامجها الحكومي تحت عنوان «تأهيل المستشفيات وتحسين ولوج المواطنين للخدمات الصحية» ومع ذلك نسجل الخصاص الكبير على صعيد الموارد البشرية وما تطرحه العدالة المجالية من إشكالات واقعية.

على مستوى صحة الأم والطفل، فقد استهدفت الحكومة تقليص نسبة الوفيات لدى الرضع والأمهات، هذه الأخيرة انتقلت من 228 حالة وفاة في كل 100 ألف نسمة سنة 1997 إلى 112 حالة لكل 100.000 نسمة سنة 2010 لتصل إلى 72.6 لكل 100.000 سنة 2017.

إن الاختلالات والإشكالات في القطاع موجودة، لكن لا بد من الإقرار بالتقدم الحاصل والجهود المبذولة للترقي به والمؤشرات دالة على ذلك (عدد الاستشارات الطبية المتخصصة بلغ 3 476 116، عدد الاستشارات العلاجية الاستعجالية بلغ 6 145 674، وعدد مرضى القصور الكلوي المتكفل بهم داخل المستشفى بلغ 6 626). ورغم

ذلك فإن تبني مقاربة جديدة للتعاطي مع الأسئلة الحقيقية المرتبطة بالمنظومة الصحية ضرورة الآن، وتحتاج الطرفية الراهنة إلى نقاش عمومي جاد وواسع مع المهنيين ومختلف المتدخلين من أجل تجويد الخدمات وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن.

نظام المساعدة الطبية

لا أحد ينكر أهمية هذا النظام والأهداف المتوخاة من إحداثه وقد أصبح يستهدف 12.44 مليون مغربي. إلا أن هناك إشكالات تنظيمية وتديرية وكذا على مستوى الحكامة يتعين إيجاد حلول لها. وهنا لا بد من استحضار ما يلي :

- يتعين معالجة الاختلالات ذات الطبيعة المؤسساتية (تقدمنا بمقترح قانون لإنشاء وكالة أو هيئة خاصة بنظام رميد) والقانونية والتنظيمية في فصل تام بين مهام الوكالة الوطنية للتأمين الصحي ووزارة الصحة؛
- مراجعة شاملة للمنظومة المالية ومنها مساهمات المتدخلين وضرورة التوفر على تمويل خاص؛
- تمكين المستشفيات العمومية من نظام للمحاسبة التحليلية، وتحديث نظام الفوترة وربطه بنظام معلوماتي مندمج لتحديد الكلفة الحقيقية لكل مستفيد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إننا ندعو في فريق العدالة والتنمية إلى ضرورة تبني حلول ناجعة لظاهرة تنامي العنف ضد رجال ونساء الصحة. كما ندعو أيضا إلى ضرورة الإسراع بتنزيل نظام التغطية الصحية لأصحاب المهن الحرة والمستقلة باعتباره مشروعا مجتمعيًا لا يحتمل الانتظار. متى سيبدأ الشروع والعمل بهذا النظام الذي يهم 10 مليون مغربي؟ طبعًا نشكركم السيد الوزير على المراسيم الأربعة التي صدرت الآن. كما ندعو إلى الإفراج على مشروع قانون المتعلق بالتغطية الصحية للأبوين الذي لازال عالقا معلقا بالغرفة الثانية وذلك لاستكمال ورش المنظومة الصحية الشامل.

الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية

لقد أفرزت التحولات الاجتماعية والاقتصادية وغيرهما ببلادنا تحديات اجتماعية كبيرة، وقد باشرت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في رفع هذه التحديات باعتماد سياسات عمومية مندمجة والإشراف على تنزيلها وتنسيقها خاصة في مجالات الطفولة والمرأة والإعاقة.

إن فريق العدالة والتنمية ينوه بالجهود التي تقوم بها الوزارة في تعزيز مكانة الأسرة وحمايتها وتأهيلها لتقوم بأدوارها، باعتبارها حلا لكثير من المشاكل التي بدأ يعاني من وطأتها مجتمعنا، كما أن عدة ظواهر شادة ومخيفة أصبحت تهدد أطفالنا ومن شأن البرامج النوعية للوزارة مع شركائها أن تسهم في تحصين طفولتنا وحمايتها، مع دعوتنا إلى ضرورة الاعتناء أكثر بالأسر البيولوجية والممتدة والمستقبلية والكفيلة، في أفق تقليص مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وهذا تدبير حاضر في السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

كما نثمن عزم الوزارة البدء بتنزيل الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة، باعتباره حجر الزاوية في تنفيذ السياسات العمومية المندمجة والآلية التي تتجسد من خلالها هذه السياسة على أرض الواقع، وهنا نتساءل عن المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وتفعيله.

ولا تفوتنا الفرصة أيضا للتذكير بالقانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وضرورة صدور النصوص التنظيمية في أقرب الأجل لأنه سيساهم في حل العديد من الإشكالات التنظيمية والتدبيرية المتعلقة بهذه الفضاءات، وبما أن المناسبة شرط لا بد من إحالة مشروع قانون 16.35 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين لارتباطه الوثيق بالقانون السالف الذكر في إطار انسجام وتكامل المنظومة القانونية.

وفيما يخص المسنين، فقد أن الأوان لاعتماد سياسة عمومية خاصة بهذه الفئة، مع التنويه بكل ما تقوم به الوزارة من الحفاظ على قيم المغاربة القائمة على التضامن والتلاحم بين الأجيال، باعتبار هذه الفئة رأس مال حقيقي ينبغي الاعتناء بها والاستفادة منها، «فكل مسن نفقده هو بمثابة مكتبة احترقت» مع إيلاء عناية خاصة للمسنين في وضعية فقر أو هشاشة أو إعاقة.

وبخصوص الإعاقة، فإننا ننوه بما تقوم به الوزارة لصالح هذه الفئة بداية من البرنامج الوطني «لمدن ولوجة» إلى السهر على تحقيق الإدماج المهني، وهذه دعوة لجميع القطاعات الحكومية ذات الصلة إلى التقيد بالمرسوم المحدد لنسبة 7 % من المناصب المالية لهذه الفئة، وهنا لا يسعنا إلا التنويه بالحكومة والأغلبية والمعارضة التي عبرت على حس وطني عال اتجاه هذه الفئة التي تعاني العوز والإقصاء والتهميش بالتنصيص على النسبة المذكورة ضمن القانون المالي لسنة 2019.

كما نثمن بشكل كبير الجهود المبذولة في مجال تدرّس الأطفال في وضعية إعاقة، وبالبرنامج الجديد لتكوين مهني رعاية الأطفال ذوي التوحد.

وإذ ننوه بالدور الكبير الذي يلعبه صندوق دعم التماسك الاجتماعي، فإن استدامة موارده تبقى تحديا كبيرا إضافة إلى تقييم أثار البرامج التي يمولها على الفئات المستهدفة، لذلك بات من الضروري التسريع بإعداد وتنزيل السجل الاجتماعي الموحد.

في مجال التشغيل والإدماج المهني

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة النواب المحترمين،

لقد أصبح التشغيل من الإشكالات الصعبة التي باتت على الحكومات إيجاد حلول ناجعة لها، إن على مستوى العرض أو الطلب أو تبني مخططات واستراتيجيات قطاعية بفعل التزايد الكبير لطالبي الشغل. والمغرب بدل في السنين الأخيرة جهدا مقدرا من خلال سن العديد من الإصلاحات ذات الشق التشريعي، والرفع من وثيرة الاستثمار العمومي وخلق أقطاب جهوية للتنمية وإعطاء أولوية للاستثمار.

لقد أفرد البرنامج الحكومي أهمية خاصة لموضوع التشغيل وخصص له حيزا مهما من خلال محور «تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة» وفق مقارنة تستند على توفير الظروف الملائمة للرفع من نسبة النمو مع تبني سياسة عمومية تقوم على تفعيل :

- المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل؛
- العمل على ربط منظومة التربية والتكوين بالتشغيل؛
- دمج البعد الجهوي للتشغيل في سياق الاختصاصات الجديدة للجهة المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات؛
- دعم الوساطة وتطوير ظروف العمل وتحسين شروط الشغل.

ونسجل في البرامج النشيطة للتشغيل، ما يلي :

بخصوص برنامج «إدماج» لقد مكن هذا لبرنامج من استفادة 59.700 مستفيد خلال الستة اشهر الأولى من سنة 2018 ، كما مكن برنامج تحفيز من استفادة 2.500 أجير ، وبرنامج تأهيل إلى 185.500 مستفيد، وبرنامج التشغيل الذاتي إلى 39.800 مستفيد وهي برامج على تنوعها تحتاج باستمرار للتقييم ولإدراج تكوينات جديدة، بل إلى إبداع حقيقي من أجل ديمومتها واستمراريتها. وهنا لا بد من التأكيد أن إشكالية التشغيل تستدعي تعبئة جماعية ومقاربة شمولية يتقاسمها الجميع: حكومة ومؤسسة تشريعية، نقابات ومقاولات وجماعات ترابية للتصدي لها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين.

ننوه بالمبادرة التي اتخذتها الحكومة بخصوص تنظيم لقاء وطني حول التشغيل والتكوين بهدف فتح نقاش كبير وهادف حول الآليات الجديدة والمبادرات الخلاقة وتبادل الخبرات، لقاء لاشك أن مخرجاته ستساهم لا محالة في إغناء هذا المجال الذي يعرف تحولات متسارعة. في الآن نفسه ندعو إلى ضرورة تبني مقاربة تشاركية بخصوص مراجعة مدونة الشغل التي لم تعد تستجيب لتطلعات الشغيلة، بل إن العديد من النصوص الواردة بها أصبحت متجاوزة ويستحيل تطبيقها في ظل تنامي نزاعات الشغل وغياب آليات للوساطة.

كما ندعو إلى ضرورة البدء في توسيع النقاش حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب لكونه يكتسي أهمية كبيرة في تنظيم العلاقات المهنية ويسد فراغا تشريعيا في هذا الباب طال انتظاره، كما أن الفرصة سانحة لفتح مشاورات واسعة مع جميع الفرقاء بخصوص مشروع القانون المتعلق بالنقابات المهنية التي نعتبرها شريكا أساسيا من أجل تحقيق السلم الاجتماعي.

ارتباطا بهذا السياق نؤكد أن مؤسسة الحوار الاجتماعي بالنسبة لفريق العدالة والتنمية كان ولا زال مطلبا ملحا، يتطلب تعبئة جميع الطاقات والتمتع بحس وطني كبير لا مجال فيه للمزايدات السياسية.

إننا نسجل بإيجابية العرض الاجتماعي الذي تقدمت به الحكومة بالرغم من الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها الجميع، وندعو إلى ضرورة إرساء آلية للحوار البناء دون تمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص.

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات
المالية والتنمية الاقتصادية
- النائب عبد الرحيم لقراع -



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة النواب المحترمون

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمناسبة المناقشة القطاعية لمشروع قانون المالية لسنة 2019. وسأحاول ضمن هذا الغلاف الزمني المتاح أن أعرج سريعا على قراءة تركيبية لجملة من القضايا التي سبق أن أثيرت خلال المناقشة العامة والتفصيلية داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية من قبل فريق العدالة والتنمية.

إن القاسم المشترك لمختلف القطاعات بهذه اللجنة ارتباطها الوطيد بما هو اقتصادي ومالي سواء من حيث الوضعية الراهنة أو الأفق أو عبر الدراسات والإحصائيات والتشريعات التي تصدر من مختلف المؤسسات والهيئات والتي تتكامل فيما بينها. وهذه المناسبة نوه بالأعمال المنجزة والأداء العام لمختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة بالشؤون المالية والتنمية الاقتصادية سواء بمناسبة تهيء ومناقشة قانون المالية أو إعداد مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالمنظومة المالية والاقتصادية للمملكة بغية الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات وتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين للإسهام في ولوج بلادنا المستحق لنادي الدول الصاعدة.

وسأبدأ مداخلي من حيث حَتَمَ رئيس فريقنا مداخلته العامة بالآية الكريمة :

« وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ...»

صدق الله العظيم

فالثروة الحقيقية تكمن في نظرنا في الأمن والاستقرار الذي بدونهما يتبخر أي جهد كيفما كان نوعه خاصة إذا صاحبته زعزعة منسوب الثقة؛ ونحمد الله على ما أنعم

به على بلدنا من أمن وأمان، وفي ظل النية الصادقة لهذه الحكومة والعمل المستمر و الجاد لتزليل ما سَطَّر كأولويات في البرنامج الحكومي وخاصة تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة ؛ وتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة ؛ وتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي ؛ والعمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة على الصعيد العالمي وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

فالمغرب استطاع خلال السنوات الأخيرة تعزيز مكانته المعتمدة في المحافل الدولية وأصبح بذلك وجهةً للتمتقيات دولية رفيعة المستوى : فبعد احتضانه لمؤتمرات دولية شاركت فيها مختلف الدول العظمى، منها على سبيل الذكر لا الحصر مؤتمر مراكش المتعلق بالاحتباس الحراري في نسخته 22 من مؤتمر الأطراف «COP 22» ، ها هو اليوم يحظى من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بشرف استضافة المؤتمر الدولي للهجرة لسنة 2018 والذي سيتم خلاله اعتماد الميثاق العالمي للهجرة الأمانة والمنظمة والمنظمة وستكون مدينة مراكش عاصمة لهذه القمة الدولية يومي 10 و 11 دجنبر 2018. كما حظي أيضا بشرف تنظيم الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2021، بعد تقييم ملفات الترشيح المقدمة من قبل 13 بلدا، مما يكرس ثقة هذه المؤسسات الدولية في قدرة المغرب على إنجاح تنظيم تظاهرات عالمية كبرى.

وللإشارة فإن هذه الاختيارات ليست وليدة الصدفة ولكنها ثمرة للمجهودات التي يبذلها بلدنا «ملكا وحكومة» ويعترف بها المنتظم الدولي الذي يتابع الاختيارات والإنجازات وكذا القرارات الجريئة للمغرب والتي خولته المرور من مرحلة كان فيها على وشك فقدان قراره السيادي المالي والاقتصادي إلى مرحلة استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية وعافية ماليته العمومية. كما تم تفادي سيناريو تقليص كبير في مخصصات الاستثمار العمومي والميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية وهي سياسة إرادية للحكومة وأصبحت محط إشادة من الداخل والخارج، وتقدم كنموذج للتدبير الجيد والرشيد للمالية العمومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما أن تبوأ المغرب للرتبة الأولى في جلب الاستثمارات الدولية مناصفة مع دولة جنوب افريقيا الصديقة يقتضي من المشككين إعادة قراءتهم وتحليلاتهم لتوجهات المغرب في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فكل التقارير الدولية تشيد وتعترف وتثق في النموذج الاقتصادي المغربي، وآخرها التقرير الذي أصدره البنك

الدولي في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 2018 حول مناخ الأعمال «دوين بيزنيس» لسنة 2019، حيث تمكن المغرب من كسب 9 مراكز في ظرف سنة واحدة و انتقل من الرتبة 69 إلى الرتبة 60 مقارنة مع السنة الماضية من بين 190 دولة شملها التقرير، وهي المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد دولة الإمارات العربية المتحدة والثالثة على مستوى القارة الإفريقية بعد كل من جزر الموريس ورواندا. وهو تقرير عالمي مشهود به وتنتظره كل الحكومات العالمية وجميع المنظمات المالية، والشركات العظمى، وكبار المستثمرين، وهو المحدد الرئيسي لمشاريع المؤسسات البنكية و لتوجهات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لأنه يُعنى بتقييم شامل للتشريعات والإجراءات الإدارية المعتمدة في عشر مجالات مختلفة تدخل في إطار تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودعم المقاول.

وهو ما يجب أن يكون محطة اعتزاز الجميع وفي نفس الوقت استشعار ثقل المسؤولية أو جسامتها لمواصلة العمل وتحسين المكتسبات بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة للبرنامج الحكومي والمتمثلة في ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في مؤشر «دوين بيزنيس» في أفق سنة 2021. المسؤولية إذن ملقاة على الجميع بنفس الحزم والفعالية فالمغرب وطن الجميع والكل معني بالمساهمة في تنميته وتقديمه.

كما أننا مدعوون لمعالجة تحديات السياق الدولي الذي يؤثر على كل التوقعات والفرضيات المتعلقة بسعر المواد الأولية المستوردة وبالعملات الصعبة، وإكراهات الظروف المناخية وكميات الأمطار التي تتحكم في الموسم الفلاحي وفي نسبة النمو. مما يستدعي اللجوء إلى المديونية عند الاقتضاء لكن هذه المديونية توجه حاليا عكس السابق نحو الاستثمار وخلق الثروة. فلا يمكن جلب الاستثمارات الخارجية واحتلال المرتبة الأولى إفريقيا في لائحة المستقطبين بدون قاعدة اقتصادية صلبة من بنيات تحتية بمعايير دولية وبخدمات متطورة وتكنولوجيات حديثة. ونُدكر، من نسي أوتناسي، أن المغرب اليوم بفضل أوراشه الكبرى وإصلاحاته الهيكلية، وبفضل برامجه واستراتيجياته القطاعية تاسع دولة في صنع السيارات بنسبة إدماج تفوق 60% وتوجهه نحو الصناعات العالمية، ذات القيمة المضافة، ولم يكن يتأتى له ذلك إلا بتصحيح مسار المديونية وحكامة التدبير الميزانياتي.

وعلى الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية التي أصبحت تفوق عتبة 195 مليار درهما، فإن نسبة الدين العمومي تتخذ منحاً تنازلياً من حيث نقط ارتفاع الدين إذ لم تتعدى 0.2% بعدما كانت تعرف متوسط زيادة يصل إلى 3.5% قبل

سنة 2013. وهو ما يجب أن يستوعبه من يظنون أن الحكومة تغرق كاهن المواطنين بالمدونية مسوقين ذلك بغاية تبخيس مجهودات الحكومة في الرفع من الناتج الداخلي عبر الاستثمار وفتح الأوراش المختلفة لخلق فرص أكبر للشغل موازاة مع التدابير ذات الطابع الاجتماعي التي أصبحت تحظى بالأولوية في قوانين المالية وخاصة مشروع قانون المالية لسنة 2019 قصد الحفاظ على الحماية الاجتماعية والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين. إجراءات قلصت من نسبة البطالة خلال سنة 2018 إلى 10 % ومن المتوقع أن تعطي نتائج إيجابية خلال السنوات المقبلة بحول الله.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

إننا في فريق العدالة والتنمية وأغون بما كانت عليه الوضعية الاقتصادية قبل سنة 2011 والتي كانت اعتمادات صندوق المقاصة تستنزف الميزانية وترفع من عجزها، وبالقرار الجريء للحكومة السابقة برفع الدعم على المحروقات واستعمال الاعتمادات المالية التي تم توفيرها من خلال هذا الإصلاح في تمويل البرامج الاجتماعية، والحالة التي هي عليها اليوم بعدما أكدت الحكومة الحالية على مواصلة الإصلاح والأوراش الكبرى المهيكلية. وفي هذا الصدد فإننا نؤكد على مساندتنا لمشروع قانون المالية 2019 ضمن رؤية متبصرة وبالقوة الاقتراحية اللازمة قصد تجويده وحسن استهدافه للفئات الاجتماعية ذات الأولوية.

وفي هذا الصدد، كنا سابقين في فريق العدالة والتنمية، إلى تقديم ملامح تصورنا للنموذج التنموي الجديد الذي يسعى إلى فسح المجال للمنافسة الحرة ورعاية المقاولات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أساس إنعاش الاستثمار والنمو والتشغيل وخلق الثروة في إطار من الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية وبعيدا عن تنازع المصالح واستغلال مواقع النفوذ والامتيازات، تصور يدعو إلى إرساء سياسة اقتصادية واجتماعية تحكمها العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بهدف معالجة الإقصاء الاجتماعي والحد من البطالة وتحقيق التأهيل والإدماج الاجتماعي والمجالي. ونعتقد صادقين أن هذا المبتغى هو ما تصبو إليه الحكومة في برنامجها الذي تعمل على تفعيله بشكل متدرج من خلال قوانين المالية وأجراً مقتضياته ووضع الأطر

القانونية اللازمة لتنزيله. وفي هذا الإطار، نثمن إجراءات الحكومة الرامية إلى تحفيز المقاوله وفسح المجال للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في الإسهام في خلق الثروة وخلق مناصب للشغل.

فإجراءات إلغاء الديون لحصة الدولة من القروض الممنوحة للمقاولين الشباب وتحسين آليات ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة للتمويل من خلال تبسيط مساطر الضمان، ووضع آليات مواكبة للتمويل التشاركي، ورفع سقف السلفات الصغرى ومراجعة منظومة التمويل بصفة عامة يُثبت التوجه الصحيح والمحكم والبعيد الرؤية للحكومة في علاج الداء بعد أن واکبه إجراء التصفية الكلية لدين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم، بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص والمقاولات العمومية، والذي بلغ 40 مليار درهما؛ وهو ما سيفسح للمقاوله هامشا ماليا إيجابيا لبلورة مشاريعها بثقة عالية خاصة وأن الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2019 مكنت المقاوله التي تفوق أرباحها 300.000 درهم أيضا من تخفيض 2.5% من سعر الضريبة على الشركات، وبهذا تكون الحكومة قد أوفت بما التزمت به في البرنامج الحكومي.

وفي المقابل أقرت الحكومة في هذا المشروع مساهمة اجتماعية للتضامن على الأرباح بسعر نسبي محدد في 2.5 في المائة على الأرباح المحققة من قبل الشركات التي تحقق أرباحا سنوية يساوي مبلغها أو يفوق 40 مليون درهم لسنتين محاسبيتين متتاليتين.

ومن موقعنا في هذه المؤسسة التشريعية، وفي إطار الصلاحيات المخولة لنا سواء في المجال الرقابي أو التشريعي أو الدبلوماسي نُفعل مساندتنا النقدية ونُنبه الحكومة عند الاقتضاء بما يمكن أن يتعارض مع توجهها الإصلاحية، وهو ما تم على سبيل الذكر بخصوص المهمة الاستطلاعية حول المحروقات تجاوبا مع إشكالية عدم ملاءمة أسعار المحروقات على الصعيد الدولي مع الأثمنة المتداولة على الصعيد الوطني، وخلصنا إلى رفع توصيات تبرز غياب المنافسة الشريفة خاصة مع عدم تفعيل الأدوار الدستورية لمجلس المنافسة، ونهنا في إطار مساندتنا إلى ضرورة تجاوز الحكومة مجال التتبع والتنبيه إلى التدخل عند اللزوم وتحديد سقف لا يمكن تجاوزه فيما يخص أسعار المحروقات، وما دون سقف الأسعار المحدد يبقى خاضعا للمنافسة بين كل الفاعلين العاملين في قطاع المحروقات وفقا لما هو متعارف عليه عالميا. وعلى الحكومة أن تكون يقظة إزاء أسعار المحروقات على المستوى الدولي وأن تحدد على إثرها السعر الأقصى للمحروقات وطنيا.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

إذ نثمن التفاعلات الإيجابية للشارع المغربي بخصوص التعاطي مع بعض الملفات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تعبر على نصيب مقدر من الحرية والديمقراطية، فلا بد أن نؤكد أن وطننا المغرب الحبيب يسع الجميع وأن حسن تدبير الاختلاف حول القضايا المجتمعية الملحة مسؤولية الجميع. وبهذا الخصوص، نؤكد على ضرورة تصدي كل المعنيين - كل من موقعه - لمن يتأمر على رموز المملكة الشريفة وبخس المكتسبات المحققة ويستغل شبكات التواصل الاجتماعي لترويج الأخبار الزائفة. مما يجعلنا مدعوون إلى التفاعل المتوازن والمتزن والمسؤول مع هذه القنوات التواصلية باليقظة اللازمة وحسن الإنصات والتتبع، دونما التسليم بما تنشره من مضامين وأخبار كاذبة، قد تكون في بعض الأحيان مضرّة بالمصالح العليا لبلادنا .

وللاشارة بهذا الخصوص، إننا نعيش اليوم تحولا مجتمعيا عميقا، بات فيه الاهتمام بقضايا الشأن العام المحلي والوطني ومتابعته في صلب اهتمامات المواطنين والمواطنات، والذين لهم من الذكاء والفطنة ما يميزون فيه بين الغث والسمين من الأخبار الصحيحة والأراجيف العليلة والمغرضة، وبالتالي نحن مدعوون إلى المزيد من الإنصات وحسن التفاعل وتصحيح الاختلالات بالسرعة اللازمة. وللتاريخ نسجل قصد استيعاب الدروس والعبر الضرورية، أن ما وقع إبان الحكومة السابقة برئاسة الأستاذ عبدالإلاه ابن كيران من هجومات سياسية منظمة ومسيرات انتخابية مخدومة، باءت كلها بالفشل الذريع والسقوط الشنيع، بفضل عبقرية الشعب المغربي الأبى الذي لا يمكن أن تنطلي عليه مثل هذه الممارسات المنحطة.

وفي الختام، وقياما منا بواجب المساندة الناصحة للحكومة، وبعد تمشينا في فريق العدالة والتنمية، لكل الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2019، ندعو الحكومة لمغربية إلى ما يلي :

- بذل المزيد من المجهودات في التدبير النشط للمحافظة العمومية من المؤسسات والمقاولات العمومية وتقوية آليات المراقبة والمواكبة من خلال القيام بالمزيد من مهام الافتحاص الداخلي والخارجي في كل أبعادها التدييرية والمالية والمحاسبية والعملياتية والحرص على اعتماد آليات اليقظة اللازمة قصد الوقاية من المخاطر

المتوقعة وتحسين المؤشرات الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسات. كما ندعو إلى العمل على وضع الآليات المؤسساتية الضرورية لتصحيح مكامن الاختلالات المسجلة، رغبة في تعزيز الدينامية الاقتصادية التي تصبو الحكومة لتحقيقها بالنجاعة المطلوبة:

- وإذ نسجل مزايا التنزيل التدريجي للقانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون للمالية، وكونه يرسخ لمبدأي الفعالية والنجاعة في تدبير النفقات العمومية، فإننا نثير الانتباه إلى أن مجموعة من القطاعات الحكومية لم تستوعب بعد حجم وقيمة هذه الوثيقة، والتي ترنو لتحسين المقروئية الميزانية في اتجاه المزيد من شفافية المالية العمومية، وتقوية دور البرلمان في الاضطلاع بمهامه التشريعية والرقابية من خلال مناقشة الميزانية العامة وكذا مختلف الميزانيات القطاعية، وأيضا تمكينه من مراقبة وتقييم السياسات العمومية. وقد تجلى ذلك في غياب هذه الوثيقة تارة أو عدم وضوح البرامج والأهداف المتوخاة ونوعية مؤشرات قياس أداء النجاعة المعتمدة، والتي نعتبرها تحدها نقاط ضعف ينبغي تداركها في المستقبل. مما يستدعي مزيدا من التكوين والمواكبة لوزارة الاقتصاد والمالية في هذا المجال لبلوغ ما هو متوخى من هذا الإجراءات المهيكلة ؛
- ضرورة تقييم نتائج تنفيذ توصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي لسنة 2013 والاستفادة من مخرجاتها حتى لا تكون المحطة المقبلة لشهر ماي 2019 نسخة مكررة لها. كما ندعو في هذا المجال إلى العمل على مناقشة جميع القضايا المرتبطة بآثار الإجراءات الجبائية التحفيزية المتضمنة في قوانين المالية وكذا مراجعة القوانين المرتبطة بجبايات الجماعات الترابية؛
- تبسيط مدونة الجمارك ومدونة الضرائب في حلة جديدة تسهل البحث عن التدابير والمقتضيات الجمركية والضريبية ؛
- مراجعة الإطار القانوني للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق منظور يتماشى والنموذج التنموي الذي يطمح إليه المغرب ؛
- ضرورة التعجيل بإخراج ميثاق الاستثمار، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وميثاق اللاتمركز الإداري، ومنظومة القضاء وتفعيل استراتيجية مكافحة الفساد، كما ندعو الحكومة إلى مواصلة استكمال الترسنة القانونية ذات الصلة بالحكامة من خلال اعتماد ميثاق المرافق العمومية؛ وتطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالحكامة والرقابة والتفتيش المالي، والتعجيل بأجراء المقتضيات

المتعلقة بهذه النصوص؛

- إرساء آلية ناجعة في مجال التواصل والإعلام المرئي والسمعي قصد التعريف بكل المستجدات الضريبية، ووضع رهن إشارة مختلف الفاعلين المعطيات والوثائق المالية والاقتصادية عبر البوابات الالكترونية للقطاعات الحكومية؛
- تبسيط المساطر المعتمدة قصد تقريب الخدمات للمرتفقين بشكل فعال وشفاف، من خلال رقمنة هذه المساطر والخدمات الضريبية والعمل على تعميم الإقرار والأداء الالكتروني للضرائب؛
- مواصلة المجهودات المبذولة للمعالجة الالكترونية للصفقات العمومية، كخطوة متقدمة على درب تبسيط مساطر الولوج للتبليات العمومية، وتحفيز الفاعلين على اعتماد آليات المناقصات الالكترونية لجميع الصفقات العمومية কিفما كانت قيمتها التقديرية؛
- ضرورة الاستمرار في أعمال المواكبة والتكوين للأمرين بالصرف والأطر التابعين لهم وخاصة بالجماعات الترابية، وترسيخ الممارسات الفضلى لتدبير ناجع وفقا للمعايير الدولية المعتمدة.

وختاماً نقول، أن عملنا كنواب برلمانيين ممثلين للأمة ومن خلال مهامنا الرقابية والتشريعية، يجب أن يخدم المصلحة العامة لبلدنا بكل تجرد ونكران للذات، فبمصادقتنا على مشاريع قوانين تهم صعوبة المقابلة وكل ما يتعلق بها، فقد ساهمنا في تحسين مناخ الأعمال، وبمراقبتنا الراشدة للعمل الحكومي نصحح مكان الخلل والنقص ونتجاوب مع انتظارات المواطنين . وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة، كما تم التعبير عنه في مناقشة ميزانية مجلس النواب إلى العدالة والموضوعية في توزيع المناصب المالية بين غرفتي البرلمان من خلال اعتماد مقياس عددي لأعضاء هذه المؤسسة، فلا يعقل أن يكون عدد المناصب المخصصة لمجلس النواب يوازي عددها بمجلس المستشارين رغم كون أعضائه هم أقل من ثلث أعضاء هذه المؤسسة، ونلتمس اعتماد معايير موضوعية في تخصيص المناصب المالية حتى يقوم السيدات والسادة النواب بمهامهم على أحسن وجه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات
العدل والتشريع وحقوق الإنسان
- النائبة ءامنة ماء العينين -



بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين.

السيد الرئيس،
السيدة الوزيرة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،

في محطة مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في المحور المتعلق بمجموعة من القطاعات- طبعا الوزراء المعنيين بهذه القطاعات التي ستتم مناقشتها غير حاضرين- ملاحظة تم إيرادها سابقا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، وأنتم تشرفون على تدبير العلاقة مع البرلمان، وفي هذه اللحظة الحساسة التي يعيشها المغرب في إطار تراكم بنائه الديمقراطي، يتكثف النقاش العمومي حول مؤسسة البرلمان بما تمثله من مشروعية، وبما تعنيه مشروعية التمثيل التي يتسم بها البرلمان.

اليوم كما تعلمون جميعا هناك استهداف لهذه المؤسسة على مستوى اختصاصها، على مستوى رمزيها في البناء الديمقراطي، وقد تكون هذه اللحظة السياسية من اللحظات الفارقة التي يجب أن تتكاثف فيها الجهود بين السادة والسيدات النواب ممثلي الأمة، لإعادة الاعتبار لمؤسسة لا يمكن أن تكون إلا في قلب بناء التراكم الديمقراطي والمسار الديمقراطي، نعلم جميعا أن هذه المؤسسة تم استهدافها بطريقة إرادية، ومن خلالها مختلف المؤسسات الممتلئة لمشروعية التمثيل، حتى وصلنا إلى مرحلة أصبح فيها الخطاب الرسمي للدولة يوجه رسائل مباشرة تعيد الاعتبار للمؤسسات التي تسمى مؤسسات وساطة اجتماعية بين الشعب وما بين الدولة.

وفي الحقيقة يظل البرلمان وهو ليس من مؤسسات الوساطة ولكنه في قلب البناء المؤسساتي الذي يجب أن يؤثر في القرار بشكل مباشر.

لذلك السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، في هذه المحطة نعيد الاعتبار لهذه المؤسسة، ونطالب الحكومة (لأن العلاقة ليست فقط مع الحكومة) التي يجب أن

تنتبه إلى موقع المؤسسة البرلمانية ويجب أن ينتبه أعضاؤها جميعا، أنه ليس في الحكومة وزراء السيادة، ووزراء من الدرجة الأولى ووزراء من الدرجة الثانية، هناك أعضاء حكومة مساءلون من طرف البرلمان من الواجب عليهم جميعا أن يحضروا وأن يعطوا الاعتبار اللازم لهذه المؤسسة.

السيد الرئيس،
السيدة الوزيرة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،

على مستوى الأمانة العامة للحكومة، ونحن نناقش دائما العلاقة مع البرلمان، البرلمان مؤسسة تشريعية، وأنتم تعلمون جميعا أنه عبر تاريخ التشريع في المغرب كانت دائما الحكومة أكثر إنتاجا على مستوى التشريع من خلال مبادرة مشاريع القوانين، على حساب مقترحات القوانين، في العلاقة مع الأمانة العامة للحكومة المكلفة أو المستشار القانوني للحكومة أو على الأقل البنية الحكومية المكلفة بالتنسيق على هذا المستوى، يجب إعادة الاعتبار لحرية مقترحات القوانين، لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسة على مستوى إنتاجها.

فعلى مستوى العلاقة مع المجتمع المدني، ونحن نتحدث عن تطوير الديمقراطية التشاركية، أود إعطاء إشارة للسيد الوزير إلى أن كل اقتراب من المجتمع المدني يجب أن يتخلص ضرورة من منطق الضبط والتوجيه والتحكم، المجتمع المدني هو واجهة تعكس تعدد وغنى المجتمع، والمجتمع المدني يجب أن نقبله باختلافه وبقدرته على أن يثمن وينوه نعم ولكن أيضا على أن يعارض التوجهات الرسمية، لأن عمل وتراكم المجتمع المدني هو من مكن المغرب من تحقيق تراكم ديمقراطي خاصة على مستوى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وإذا كنا نتحدث عن وضع حقوق الإنسان في المغرب اليوم، ونحن نشهد تفاعلات مجتمعية عنوانها الأساسي هو الاحتجاجات، احتجاجات مختلف الفئات، احتجاجات التلاميذ مؤخرا التي يبدو أنها جاءت احتجاجا على قرار حكومي اتسم بما توافقنا عليه جميعا من ارتباك، ومن ارتجالية، أو على الأقل من عدم تدبير جيد، ولكن نتصور في فريق العدالة والتنمية بالجلسات العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2019

مجموعة من القرارات التي لم تسهم في خلق التنفيس اللازم الذي سيساعد في تطوير المسار الديمقراطي، يجب أن تكون نقطة لإثارة الانتباه لأن ناقوس الخطر بدأ يدق.

وإقرارا لحقوق الإنسان في المغرب، هذا النقاش يحيلنا على موقع السلطة القضائية لتقوية البناء الديمقراطي وترسيخ الحقوق والحريات. داخل هذه المؤسسة تمت المصادقة على الإطار القانوني الذي يفضي إلى بناء سلطة قضائية مستقلة في إطار دستوري جديد، واستقلالية السلطة القضائية في المعايير الدولية تعني استقلالية الأحكام القضائية، وتعني أيضا عدم التحكم في القضاء، وتعني أيضا عدم توجيه القضاء، وتعني أيضا أن هذه الاستقلالية تتمثل أساسا في ضمير القاضي القادر على أجرأة معنى العدالة ومعنى العدل الذي يبحث عنه الناس عندما يلجئون إلى مرفق العدالة.

اليوم نحن معنيين باستقلالية السلطة القضائية على مستوى فهمنا لمعنى هذه الاستقلالية. وهنا أثير هذا النقاش داخل البرلمان من خلال مناقشة ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وقلنا أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية لا يمثل السلطة القضائية، فالسلطة القضائية تمارس داخل المحاكم من خلال الأحكام التي ينطق بها القضاء، في حين يظل المجلس الأعلى للسلطة القضائية مجلسا وهيئة. لذلك قلنا أن هذه الاستقلالية في فهمها يجب أن تكون أساسا على الجهاز التنفيذي قبل أن تكون على الجهاز الرقابي الذي يراقب سير هذه المؤسسة وتديرها وميزانيتها، ما دامت مستقلة حتى على مستوى التدبير المالي.

لكننا اليوم نتفاجئ بفهم جديد يجعل السلطة القضائية، ومنها حتى سلطة النيابة العامة التي أشار الدستور إلى أنها سلطة إدارية وليست سلطة قضائية مستقلة، للأسف الشديد، ترفع على البرلمان. وقيل رسميا أن رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية لا يملك وقتا ليتقدم بميزانيته أمام البرلمان، ونحن حكمنا بأن وزير العدل لم تعد له علاقة بالسلطة القضائية على مستوى أحكامها، وأصبح يسير فقط الجهاز الإداري، ولم يعد مسؤولا على النيابة العامة، ومع ذلك هناك إصرار على أن يأتي أمام البرلمان، ويقدم ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومؤسسة النيابة العامة. هذه إشارة إلى وجوب فتح هذا النقاش ما دام البرلمان، وهو غير مقتنع تماما بهذه المنهجية على مستوى القراءة الدستورية، قد قبل هذه السنة أن تتقدم الميزانية بهذه الطريقة ولكن في المرة المقبلة يجب مراجعة هذا الأمر.

الأحكام القضائية هي عنوان الحقيقة نعم، ولكن أيضا القضاء يجب أن يكون مسهما في استقرار المجتمع. وفي المعايير الدولية، رغم اتسام الأحكام القضائية بالاستقلالية فإن هذا لا يمنع من التعليق عليها. فاليوم المجتمع يتفاعل مع الأحكام القضائية التي تنطق هنا وهناك، ويشعر أنها تسهم في تعميق الاحتقان. حرصنا جميعا على استقلالية السلطة القضائية يجب أن يدفعنا إلى أن نقول أن القضاء أبن مجتمعه، وأنه يجب أن يتفاعل مع قضايا المجتمع ويكون مسهما في تنفيذ حالة الاحتقان العامة التي يعيشها اليوم المغرب، والتي تتوالى فيها أحكام قضائية تتعلق باستهداف حرية الصحافة، ونحن في كلمة فريق العدالة والتنمية قلنا بأنه لا بناء ديمقراطي بدون صحافة حرة ومستقلة، ويمكن أن نجزم بأن من عنده مشكل حقيقي مع الصحافة هو البرلمان، والنواب البرلمانين، ومع ذلك الحس الديمقراطي والرهان الديمقراطي لبناء دولة الحقوق والحريات يدعونا جميعا أن نقول أنه ليست هناك دولة ديمقراطية قوية لديها ثقة في مسارها بدون حرية الصحافة، وبدون حرية التعبير، مهما كانت الإنفلاتات التي نعاني منها جميعا.

على مستوى المجتمع، وفي رصدنا لمسار الحقوق والحريات، نلاحظ أن هناك بعض السلوكات التي تصدر، سواء في الفعل الاحتجاجي الذي انفلتت في أحيان كثيرة وتكون فيه تعبيرات نندد بها جميعا، أو في بعض الممارسات التي لا نعتقد أنها بريئة والتي تستهدف المس بالمقدسات والثوابت الوطنية، وتهدف لإبتراز اختيارات مجتمعية، اختيارات الدولة القارة نحو التوجه بثبات نحو إقرار الحقوق والحريات. ولا يمكن أن تخضع الدولة اليوم، في كل مستوياتها، لابترازات تقول بأن المجتمع المغربي غير ناضج ليتمتع بالديمقراطية وحقوق الإنسان، (وانتما إيلا اعطيتوه الحقوق والحريات ها انتما غتشوفو فبن غيادي بكم، وها انتما كتشوفو انفلاتات يتم ترويجها ويتم تضخيمها بطريقة لا يمكن أن تعتبر بريئة).

حاملي رهان الديمقراطية، والمدافعين عن الحقوق والحريات في هذه البلاد، بالكلفة التي يجب أن تؤدي، يجب أن يظلوا مدافعين وثابتين وعندهم وعي راسخ بأن هذه الإنفلاتات وهذه التراجعات تدفعنا جميعا أن نقول: لا بديل عن السير قدما نحو المزيد من تثبيت الاختيار الديمقراطي، ومواجهة كل محاولات الانتكاس والارتكاس التي تشكل دائما قاعدة لزعة ذرائعية تبريرية تقول بأن نسير ببطء لان المغرب ما

زال غير ناضج كفاية لنعطيه القدر أو المنسوب اللازم للحقوق والحريات، وفي كل مرة نعيش تقدما، ثم نعيش انتكاسة، واليوم في هذه المرحلة التي نعيشها، والتي حققنا فيها تراكما ومجهودا كبيرين، لازلنا، من موقعنا كمؤسسة رقابية، نرصد بعض الاختلالات وهذه مؤسسة رقابية وليست بالضرورة مؤسسة للثمين والتنويه، (ولو أننا كنديرو هاذ الشيء وتنحصر عليه)، ولكن المؤسسة الرقابية ترصد الاختلالات وهي ضمير المجتمع لأنها تحمل مشروعية تمثيلية.

السيد الرئيس،
السيدة الوزيرة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،

في مجال الحقوق والحريات، ناقشنا وضعية السجناء ووضعية السجون التي تشرف عليها إدارة تابعة لرئيس الحكومة، ونددنا بتناول هذه الإدارة على البرلمان، حيث أصدرت بيانات في حق نواب برلمانيين متسمين بالحصانة لأنهم عبروا عن آرائهم داخل هذه القبة. ونحن نقول كنواب برلمانيين أن الضغط الواقع على المؤسسة البرلمانية، وكل الاستهداف الذي يوجه إلى ممثلي الأمة، وإلى كل من يحاول أن يدافع عن الحقوق والحريات، خاصة وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان، الإتهام في توجيه القضاء ونحن ننزه قضاءنا عن توجيهه وعن أن يكون أداة لتصريف حسابات سياسية تجاه أي كان، ونحن مع استقلال السلطة القضائية، وهذا كله لن يمنع من تثبيت أن النواب البرلمانيين يتسمون بالحصانة لممارسة أدوارهم داخل المؤسسة وخارجها.

ومما يحيلني على البناء المؤسساتي الذي ندعمه جميعا، هو دور المجلس الأعلى للحسابات، حيث يقوم هذا الأخير بدور كبير في تكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ولكنه، كما جاء في كلمة مناقشة تقريره في السنة الماضية في فريق العدالة التنموية، له أدوار دستورية محددة لا يجب أن يتجاوزها للتقييم السياسي، لأن من يقوم اليوم بالتقييم السياسي للسياسات العمومية، يجب أن يمتلك مشروعية القيام بهذا الدور، وهي مشروعية محددة بالدستور. المجلس الأعلى للحسابات نحترم أدواره، ونحن من المدعمين لتقوية اختصاصاته ولكن يجب أن يلتزم بالأدوار المخولة له في مراقبة سلامة صرف أموال الدولة، وتتبع حكامتها، أما التقدير السياسي، سواء ما

أنجز في الحكومة السابقة التي نعتز بها، أو ما ينجز داخل هذه الحكومة وفق تقديرها السياسي بمختلف مكوناتها، ونعتز أيضا بالأداء التي تقوم به، يجب أن يظل بمؤسسة الرقابة وتقييم السياسة العمومية التي هي البرلمان.

وسأختم هذه الكلمة في أنه لا يمكننا أن نقوي البناء الديمقراطي لهذا البلد بدون احترام مختلف السلط، توازنها، تعاونها فيما بينها، ولكن أيضا بتقوية المسار الديمقراطي من خلال مؤسسات قادرة على أن تبلغ صوت المجتمع الذي تمثله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة الميزانيات الفرعية لقطاعات الداخلية
والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة
- النائب إبراهيم بوغضن -



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية حول الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة.

قطاع الداخلية :

بما أنه لا يمكن الحديث عن أي تنمية أو نهضة أو تقدم بدون توفر أجواء الاستقرار والإحساس بالأمن والطمأنينة العامة، فإنه لا يسعنا في فريق العدالة والتنمية إلا أن نحمد الله عز وجل على هذه النعمة التي ينعم بها وطننا في سياق إقليمي يتسم بالاضطرابات والصراعات والفتن على أكثر من صعيد. وبهذه المناسبة نتوجه بتحيةة إجلال وتقدير وإكبار إلى كافة الأجهزة الوطنية التي تسهر على حماية أمن وطننا سواء القوات المسلحة الملكية، ورجال ونساء الأمن الوطني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة والوقاية المدنية ومراقبة التراب الوطني والسلطات المحلية وغيرها.

حيوا رجال الأمن خير رجال وادعوا لهم صباحا وفي الأصال

فهم الحماة لديننا ولأمننا وهم على الإرهاب كالزلزال

لقد أبانت هذه الأجهزة المختلفة عن وطنية عالية ، واحترافية كبيرة، وبقظة دائمة، وسهرمتواصل، مما أدى إلى إفشال المخططات والمخاطر التي تستهدف بلدنا، كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتدفقات الهجرة السرية، والاتجار في البشر.

وإذ نثمن عاليا ما تحقق من إنجازات على صعيد تعزيز الإحساس بالأمن والطمأنينة فإننا في فريق العدالة والتنمية ندعو ونؤكد على ما يلي :

1. العمل على وضع خطة محكمة من أجل التصدي لبعض مظاهر انتشار المخدرات، والمواد المهلوسة خاصة في محيط المؤسسات التعليمية، وحمل الأسلحة البيضاء، والسرقه بالشارع العام وفي واضحة النهار ...
2. التلازم القائم والمتين بين تعزيز الإحساس بالأمن وبين تعزيز وترسيخ مبادئ وثقافة حقوق الإنسان، وسيادة دولة الحق والقانون، فهما أمران لا ينفصلان.
3. أولوية دعم قطاع الأمن بالموارد البشرية اللازمة، وبالوسائل المادية واللوجيستية، حتى يتمكن من مواصلة القيام بالمهام المنوطة به أحسن قيام.
4. تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، أي الذي يشمل الأمن الروحي والفكري والاقتصادي والاجتماعي من أجل الوصول إلى السلم الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة الوزراء المحترمون
السيدات والسادة النواب المحترمون

استكمال ورش الجهوية المتقدمة :

إننا نؤمن في فريق العدالة والتنمية انه لا حياة سياسية سليمة بدون ديمقراطية حقيقية، ولا ديمقراطية دون أحزاب سياسية جادة تعمل طبقا للفصل السابع من الدستور على تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الدينامية الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية وفي نطاق المؤسسات الدستورية.

وإذ نشيد بقرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة 2018-2019 بالرفع من الدعم الموجه للأحزاب السياسية حتى تقوم بدورها المنوط بها حسب الفصل السابع المشار إليه أعلاه، فإننا نستنكر بشدة أعمال البلطجة التي تشوب بعض المجالس الترابية من طرف مستشارين ينتمون إلى أحزاب سياسية معروفة بغرض عرقلة المكاتب المسيرة في أداء مهامها وتنفيذ برامجها التنموية. ومن هذا المنبر ندعو جميع الأحزاب السياسية إلى تحمل مسؤولياتها والسمو بخطابها وممارساتها السياسية، كما ندعو الحكومة والسلطات العمومية إلى تحمل مسؤوليتها في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة الوزراء المحترمون
السيدات والسادة النواب المحترمون

مرت ثلاث سنوات على صدور القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بمستوياتها الثالث، الجماعات والمجالس الإقليمية ثم الجهات. وهي مدة تعتبر في نظرنا كافية للشروع في تقييم الحصيلة العامة لورش الجهوية المتقدمة بما هي جواب على سؤال التنمية المستدامة وتفويض القرار من المركز الى الجهات وتقريب الإدارة من المواطنين والاستجابة لمختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المطروحة على بلادنا.

وهنا لا بد من التنويه بالانجازات التي تحققت خلال هذه السنوات الثلاث خاصة استكمال الترسانة القانونية المؤطرة والمصاحبة لتنزيل الجهوية المتقدمة من مراسيم تطبيقية ودوريات وزارية وغيرها، ولعل آخرها المصادقة على مشروع مرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري من طرف الحكومة، وكذلك شروع مجلس النواب في دراسة مشروع قانون رقم 18/47 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار.

ونحن في فريق العدالة والتنمية نرى أن حسن تنزيل الجهوية المتقدمة يقتضي جملة أمور ملحة منها :

1. تفعيل مبدأ التدبير الحر المنصوص عليه في الدستور، وتحميل المسؤولية السياسية والتدبيرية للمنتخبين الترابيين مع ربط ذلك بالمحاسبة.
2. الإسراع باستكمال ما تبقى من النصوص القانونية ومن ذلك :
 - إصدار القرار الوزاري المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم رقم 2.17.667 بتحديد معايير توزيع مداخل صندوق التضامن بين الجهات؛
 - إصدار المرسوم المتعلق بميثاق اللاتمركز الإداري بعد مصادقة المجلس الحكومي عليه؛
 - إصدار المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوزارية المنصوص عليها في المادة الثانية من المرسوم رقم 2.17.583 بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتعيينه وتقييمه؛

3. تقييم حصيلة ثلاث سنوات من العمل بالقوانين التنظيمية للجماعات، بغرض تثمين الإنجازات والوقوف على الإكراهات، وإعادة النظر في بعض المواد التي أثبتت التجربة الميدانية عرقلتها لحسن سير المجالس الجماعية بمختلف مستوياتها ؛
4. التفاعل الإيجابي مع مقترحات القوانين المحالة على البرلمان من طرف مختلف الفرق النيابية المتعلقة بتعديل بعض مواد القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية ؛
5. التعجيل بإصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية، إنصافاً لهم وتحقيقاً لمبدأ المساواة بينهم وبين العاملين بإدارات الدولة ؛
6. إحداث اللجنة التقنية التي ستسهر على تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي لفائدة الجهات من أجل سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات طبقاً للقانون التنظيمي للجهات ؛
7. المطالبة بعدم تدخل المحاسب العمومي للجماعات في مجال المراقبة الإدارية احتراماً للدستور الذي أوكل هذه المهمة إلى الولاة والعمال.
8. وفي الأخير نود في فريق العدالة والتنمية أن نلفت الانتباه إلى أن القرار الإداري القاضي بتوقيف مجلس جهة كلميم واد نون، أعطى إشارات غير مطمئنة حول مدى احترام استقلالية المجالس المنتخبة والمقتضيات القانونية التي تعطي للقضاء وحده صلاحية البث في النزاعات الواقعة بين مدبري الشأن الجهوي.

الحسابات الخصوصية للخزينة :

وعلاقة بالحسابات الخصوصية فإننا ننبه الحكومة إلى التأخر في تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي مع تسجيل هزلة الاعتمادات المرصودة له برسم قانون المالية لسنة 2019 حيث تم تقديرها بـ 10 ملايين درهم وفي المقابل نشيد برفع اعتمادات صندوق التضامن بين الجهات إلى 845.820.000 حيث سجل ارتفاعاً بحوالي 20 % مقارنة مع السنة الماضية، لكن ما يلاحظ على هذا الأخير هو غياب بيانات عن البرامج والمشاريع الممولة من طرف هذا الحساب في السنة الحالية أو البرامج والمشاريع المسطرة برسم السنة المقبلة.

برامج التنمية الحضرية :

في إطار تحقيق العدالة المجالية نطالب بتعميم برامج التنمية الحضرية التي شملت مدن الرباط ب9 مليار درهم وسلا ب2 مليار درهم والدار البيضاء ب36 مليار درهم وطنجة ب8 مليار درهم ومراكش على باقي المدن الأخرى الكبرى كأكادير ووجدة وفاس قصد تنمية النسيج الحضري وتأهيل بنياتها التحتية وتقوية جاذبيتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وذلك لتحقيق العدالة المجالية بين الجهات وبين مدن الجهات ذاتها حتى تتمكن من تحقيق تنمية مستدامة وعادلة بين كل المدن المغربية في إطار التكامل في الوظائف والبنيات التحتية.

الهجرة والمهاجرون:

وفي مجال الهجرة، لا يسعنا إلا أن ننوه بتسوية الوضعية الإدارية لأزيد من خمسين ألف من المهاجرين المتواجدين بصفة غير شرعية فوق التراب الوطني في إطار الإستراتيجية الوطنية للهجرة و اللجوء التي انتهجها المغرب منذ 2014. كما نشيد بالمجهودات المبذولة لمحاربة شبكات الاتجار في البشر التي استهدفت بلادنا في الآونة الأخيرة حيث أصبحت تستعمل وسائل عالية التطور في نقل المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا كالزوارق فائقة السرعة وغير ذلك.

وهذه المناسبة ندعو إلى مواصلة تبني مقاربة تستحضر الأبعاد الإنسانية والحقوقية والتزامات المغرب الدولية، وتجاوز بعض الحلول الجزئية عديمة الجدوى كالترحيل إلى بعض المدن المغربية الأخرى.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

الأراضي السلالية وأراضي الجموع :

بخصوص الأراضي السلالية، فلا يجادل أحد اليَوْمَ في أهميتها البالغة سواء من حيث عشرات الآلاف من المنتفعين منها أو من حيث الرصيد العقاري الذي تشكله بأزيد من 15 مليون هكتار أو من حيث دورها في إنجاز المشاريع التنموية الكبرى.

ولا يمكننا في فريق العدالة والتنمية إلا أن نشيد بما ورد في خطاب صاحب الجلالة في افتتاح البرلمان خلال شهر أكتوبر المنصرم حيث قال جلالتة: «ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

وهو ما قد يمكن من تعبئة، على الأقل، مليون هكتار إضافية من هذه الأراضي.

وعلى غرار ما يتم بخصوص تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، فإنه أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق.

وبالرغم من صدور الظهير الشريف القاضي بتمليك الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري لذوي الحقوق منذ سنة 1969 إلا أن هذه العملية تعرف بطئا غير مفهوم.

ولتجاوز هذه الاختلالات وحتى تؤدي هذه الأراضي دورها كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا فإن فريقنا يطالب ب :

1. ضرورة الإسراع بإصلاح المنظومة القانونية المؤطرة لأراضي الجموع لكونها متقدمة كما سلف الذكر ولا تستجيب لمتطلبات التنمية ببلادنا وللتطورات الحاصلة به؛

2. السعي إلى تميمين أراضي الجموع وذلك بتسهيل مساطر تحديدها الإداري وإجراءات تحفيظها وبدون مقابل؛

3. الإسراع بإخراج نص قانوني يمكن ذوي الحقوق من تملك أراضيهم بغرض استغلالها في المجال الفلاحي، وخاصة الأراضي البورية؛

4. الاعتراف للمرأة بحقها في الإرث وإدخالها ضمن ذوي الحقوق، إنصافا لها وتطبيقا لقواعد الشرع الإسلامي؛

5. إحداث مؤسسة جامعية متخصصة في الأنظمة والمهن العقارية نظرا للخصائص المسجل في هذا المجال ولتعدد هذه الأنظمة وتعقدتها وتداخلها.

اصلاح النظام الجبائي المحلي:

تعتبر الجبايات، بالنسبة للجماعات الترابية، موارد مالية مهمة موجهة إلى تغطية تكاليف المرافق العمومية المحلية، كما تعتبر أيضا أداة للسياسة الاقتصادية تساهم في تعزيز مسلسل اللامركزية التي تعد حجر الزاوية لبناء دولة ديمقراطية وحديثة.

وإذ نثمن حرص الحكومة على فتح ورش إصلاح الجبايات المحلية لتجاوز المعوقات والإشكالات التي يعرفها تطبيق القانون رقم 47.06 عن طريق فتح حوار وعزمها لتنظيم مناظرة وطنية في هذا المجال لبلورة مشروع قانون جديد ينظم الجبايات المحلية، فإننا، انسجاما مع توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره تحت عنوان «متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية» الصادر سنة 2016، ندعو إلى وضع إصلاح جبائي لمواكبة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة ومواكبة المقتضيات الجديدة التي جاءت بها القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية ويحقق لتحقيق الأهداف التالية :

- تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات الترابية؛
- تقوية الموارد الجبائية الذاتية؛
- توزيع ضرائب الدولة وفق معايير موضوعية؛
- تخصيص الموارد الجبائية المحولة وفق ضوابط تسمح بالحد من الفوارق بين الجماعات الترابية بواسطة الآليات الملائمة لتحقيق الموازنة.

ولئن كان توزيع حصص الجهات من الصندوق الخاص بحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات يخضع حسب المرسوم رقم 2.15.997 لمعايير واضحة (50 % توزع بالتساوي بين الجهات و37.5 % حسب عدد السكان و12.5 % حسب المساحة)، فإن معايير توزيع حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة تتم وفق معايير مختلفة محددة بواسطة الدورية رقم 49 بتاريخ فاتح يناير 1996 ومرتبطة في الغالب بحاجيات التمويل. ويتعلق الأمر، على الخصوص بما يلي:

- الإمداد الجزافي: وهو حد أدنى من الإمدادات يهدف إلى تأمين نفقات تسيير الجماعات؛
- الإمداد المسمى «الإمكانيات الجبائية»: ويهدف إلى تقليص الفوارق الجبائية بين الجماعات؛

- الإمداد الخاص بتنمية الموارد الذاتية: ويهدف إلى تشجيع الجماعات التي تبذل مجهودات في مجال تحسين مستوى استقلالها الجبائي.

ولهذا فإننا نطالب بإعادة النظر في طرق منح الحصة في منتج الضريبة على القيمة المضافة العائدة للجماعات الترابية وتحسين الشروط المتعلقة بتوزيع هذه الحصة بما يتلاءم والتحويلات المؤسسية المرتبطة باللامركزية كما أوصى بذلك المجلس الأعلى للحسابات في تقريره حول الجبايات المحلية سنة 2015 من خلال الإجراءات التالية:

- الإسراع بإصلاح النظام الجبائي المحلي عبر مقارنة تشاركية واسعة؛
- التعجيل بإصدار مرسوم يقضي بتحديد معايير توزيع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة؛
- إصدار دوريات تطبيقية للمواكبة والدعم؛
- مواكبة الجماعات الترابية في تأهيل وتقوية قدرات الأطر المكلفة بتحصيل الجبايات المحلية وبالتحفيز المادي والمعنوي لهم.

وفي هذا الإطار لابد من التذكير أن الحكومة سبق لها أن التزمت في البرنامج الحكومي لسنة 2012 بإخراج مرسوم يحدد معايير توزيع حصيلة الضريبة على القيمة المضافة لكنه لم يخرج لحيز الوجود، وانطلاقاً من كل هذا ندعو الحكومة إلى إخراج هذا المرسوم في أقرب وقت ممكن وفاءاً بتعهداتها ومن أجل تديير جيد لموارد هذا الحساب الخصوصي.

قطاعي إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة :

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة الوزراء المحترمون
السيدات والسادة النواب المحترمون

التغطية بوثائق التعمير:

بالنظر إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها وثائق التعمير في تأطير وتنظيم نمو المجال وباعتبارها مرجعية تقنية وقانونية ملزمة للإدارة و الجماعات الترابية والأغيار فإننا في فريق العدالة والتنمية:

- نشيد بالانجازات الكمية والكيفية التي تحققت خلال سنة 2018 حيث تم تتبع إنجاز 540 تصميم تهيئة و 375 مخططا لتنمية التكتلات العمرانية القروية و 31 مخططا لتوجيه التهيئة العمرانية؛
- نؤكد على ضرورة تبسيط مساطر المصادقة على تصاميم التهيئة وتحديد أجال معقولة لذلك؛
- نوصي بالعمل على تعميم الوكالات الحضرية بجميع أقاليم المملكة، مع مراجعة القانون المحدث لها الذي مر عليه أزيد من ثلاثين سنة؛
- نلتمس بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف ودائم لموظفي الوكالات الحضرية بدل العمل بنظام مؤقت لا يستجيب للأدوار الرئيسية الموكولة إليهم؛
- نطالب بالتعجيل بإصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 12/66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء مثل المرسوم الخاص بتحديد كيفية منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم، ونود أن نسجل بكل أسف تزايد المخالفات في مجال التعمير بعد صدور هذا القانون مما يطرح علينا سؤال المسؤولية عن ذلك.

وبما أن سكان العالم القروي ينقصهم الكثير مما يتعلق بضروريات العيش الكريم، فإن تطبيق وثائق التعمير تجاههم تعثره صعوبات ذات أبعاد قانونية واجتماعية و موضوعية، وعليه فإننا في فريق العدالة والتنمية ندعو الحكومة إلى تبني المرونة اللازمة أثناء تنزيل وثائق التعمير بالعالم القروي مع المواكبة المجانية في إنجاز مختلف التصاميم المطلوبة عادة في رخص البناء.

قطاع الإسكان :

علاقة بموضوع السكن، فقد سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن كشفت بأن السكن يعد من بين أهم المحددات التي يستند إليها المواطن في تحديد تجليات جودة الحياة في واقعه المعيشي اليومي. كما كشفت أن ظروف السكن المتمثلة في جودة ومساحة المساكن ومدى توفر المرافق العمومية تعتبر من الإحساسات السلبية التي عبر عنها المغاربة. ولا عجب إذن أن يحتل توفير السكن اللائق قمة سلم الأولويات الضرورية للمواطن المغربي.

وفي هذا الإطار عملت الحكومة على سن برامج و سياسات عمومية لتوفير سكن لائق للمواطنين القاطنين بدور الصفيح والفئات الهشة كبرنامج مدن بدون صفيح وبرنامج السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة بقيمة 140 ألف درهم وبرنامج السكن الاجتماعي بقيمة 250 ألف درهم وبرنامج تأهيل الأنسجة القديمة والسكن المهدد بالانهيار وبرنامج معالجة السكن العشوائي أو الناقص التجهيز ، حيث ساهمت هذه البرامج في تقليص العجز في مجال السكن من 840.000 وحدة سنة 2011 إلى 400.000 وحدة حاليا وفي أفق تقليص هذا العجز إلى 200 ألف سكن سنة 2021 كما جاء في البرنامج الحكومي 2016-2021.

لكن رغم كل تلك الجهود فإن المنجز من السكن سنويا لا يغطي في شيء العجز السنوي والذي هو في تصاعد مستمر بفعل النمو الديمغرافي حيث يقدر التزايد السنوي للأسر في الوسط الحضري ب150 ألف سنويا فضلا عن 20 ألف من الأسر القاطنة في دور الصفيح.

وعليه وبالرغم من هذه الجهود المهمة المبذولة فإننا نسجل استمرار دور الصفيح في العديد من المدن مما يبقى معه برنامج مدن بدون صفيح في حاجة إلى عناية خاصة من طرف مختلف المتدخلين خصوصا في مناطق تعتبر بؤرا حساسة اجتماعيا وأمنيا وتستلزم مقارنة جديدة وجدية وفي أسرع وقت تفاديا لمضاعفات غير مرغوب فيها .

ويشرفنا في فريق العدالة والتنمية أن نطالب الحكومة باعتماد مقارنة جديدة في مجال السكن تعتمد على القواعد التالية :

- اعتماد المقاربة الترابية في ضبط الحاجيات وتحديد الأولويات وبلورة مخططات ترابية انسجاما مع الجهوية المتقدمة؛

- إحداث صندوق خصوصي لتمويل عمليات معالجة السكن المهدد بالانهيار والتجديد الحضري و تثمين المدن العتيقة؛
- إحداث ممثلات جهوية للوكالة الوطنية للتجديد الحضري والبنائات الآيلة للسقوط حتى تتمكن من أداء وظيفتها على أحسن وجه وانسجاما مع الجهوية واللامركزية وسياسة القرب؛
- الحرص على تعزيز التمازج الاجتماعي باستحضار مختلف الفئات الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة؛
- تشجيع السكن التشاركي والتضامني من خلال تقديم حوافز ملموسة للتعاونيات والوداديات والجمعيات السكنية؛
- إطلاق برنامج موجه إلى الطبقة الوسطى بأثمان مناسبة؛
- العمل على إدماج السكن القروي في كل البرامج التنموية الموجهة للعالم القروي؛
- وضع مسطرة دقيقة لتتبع ومراقبة وتسليم عمليات السكن الاجتماعي، وذلك من أجل تعزيز الجهود والوسائل المبذولة من طرف مختلف الفاعلين بغية تحقيق رقابة أفضل وضمان نجاعة أكبر لهذه العمليات كما أوصى بذلك المجلس الأعلى للحسابات؛
- وضع أنظمة لتقنين وتنظيم آليات إنتاج السكن الاجتماعي على أساس المعلومات المتوفرة بخصوص سوق العقار على المستوى الجهوي والمحلي والمستنبطة من نتائج الدراسات المنجزة حول هذا القطاع تراعي حاجيات وخصوصيات كل جهة على حدة كما أوصى بذلك المجلس الأعلى للحسابات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة الميزانيات الفرعية لقطاعات
الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية
والمغاربة المقيمين في الخارج
- النائبة نجية لطفي -



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون
السيدات والسادة النواب المحترمون

يشرفني باسم فريق العدالة والتنمية أن أتناول الكلمة لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة الخارجية.

فعلى مستوى قطاع الخارجية والتعاون الدولي، فإن الراصد لتكنولوجيا الأداة الدبلوماسية يستطيع أن يلاحظ دون عناء أنها « دبلوماسية مبادرة » والأدلة على ذلك كثيرة، ويكفي أن نذكر منها على سبيل الحصر ما يتصل بقضيتنا الوطنية : فمبادرة «إن الوطن غفور رحيم» كان من ثمارها عودة إخوة لنا من تندوف إلى أرض الوطن.

ومن أجل تحرير مسار القضية من عنق الزجاجة قدّم المغرب في 2007 مشروع مبادرة الحكم الذاتي كأقصى سقف يمكن منحه في إطار الاستجابة للفضيلة الدولية الباحثة عن الحل.

وكان المغرب مبادرا إلى العودة إلى عائلته الإفريقية مصمما على تصحيح الخطأ التاريخي الذي ارتكبه منظمة الوحدة الإفريقية التي خرقت البند 4 من ميثاقها حين قبلت كيانا لا يمتلك صفة الدولة كما هو منصوص عليه في القانون الدولي، ففتح المغرب ذراعيه لأشقائه الأفارقة لبناء الديمقراطية والتنمية بالقارة الإفريقية.

ولا يزال صاحب الجلالة حفظه الله في كل مرة يفاجئ المجتمع الدولي والإقليمي بمبادرات تبتغي رَأب الصدع وتقريب الشقة ولَحْم الصف المغاربي، فكان خطاب 6 نونبر واضحاً وفضيحاً معلنا تأكيد المغرب استعداداه التام للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة، من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية، التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين.

فلا بد من التنويه بما تم إنجازه في هذا المستوى الدبلوماسي من نسج للعلاقات على قاعدة «رابع رابع»، والتي تعكسها عدد الاتفاقيات المبرمة، وكذا مشاريع التعاون مع أشقائنا الأفارقة.

ولا يفوتنا أيضاً أن ننوه بنجاح الدبلوماسية الرسمية والبرلمانية في مواجهة محاولات خصوم الوحدة الترابية استثناء الأقاليم الجنوبية من المفاوضات المتصلة بالصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على ضرورة الاستمرار في إستراتيجية الانفتاح على باقي الدول، وتنويع الشركاء مع باقي القارات الآسيوية والأمريكية بشقها الشمالي والجنوبي.

وقد أكدنا في لجنة الخارجية بإجماع على التنويه بالأداء الدبلوماسي المغربي إضافة إلى تقديم توصية تطالب بضرورة رفع الميزانية المخصصة لقطاع الخارجية ليتمكن الجهاز الدبلوماسي الوطني من الاضطلاع بمهامه، كما تجدر الإشارة إلى أن اللجنة حرصت على تجويد مشروع القانون المتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون وزارة الخارجية.

ولا يعفينا هذا من الإشارة إلى ضرورة مضاعفة الجهود للارتقاء بعمل القنصليات، واعتماد الرقمنة لتيسير خدمات المواطنين القاطنين خارج المغرب .

ولم تنحصر مبادرات الدبلوماسية في حدود القضية الوطنية بل عانقت قضيتنا الإسلامية والعربية بفلسطين، فكان حضور المغرب كعادته بمستشفى ميداني بغزة وبالزعتري، واصطفافاً واضحاً لا تَبْرُم فيه ولا تَحْقِي لجانب الحق والعدل حين أدان نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مخالفة واضحة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة.

ولا زلنا نُلح على ضرورة السعي للمّ الصف العربي والإسلامي، وكل الإيرادات الحرة بالعالم، وذلك من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته على أرض فلسطين، وعاصمتها القدس.

ونعتبر أن ما يطفو بين الحين والآخر من أخبار عن دخول صهيانة معتدين إلى أرض المغرب تحت مسميات مختلفة تطبيقاً خفياً وجب علينا مقاومته .

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون
السيدات والسادة النواب المحترمون

وفي الإطار نفسه، ونحن ننوه بدبلوماسيتنا الخارجية وجب التنويه أيضا بالحضور المتميز للمغرب في بعثات الأمم المتحدة العسكرية في كثير من مناطق النزاع. والوقوف كذلك إجلالا لأرواح الشهداء الذين قضوا من أجل السلام العالمي.

ومادام السياق شرطا، فإننا نَعْرِجُ على قطاع إدارة الدفاع الوطني لنتوجه بتحية صادقة للقائد الأعلى لأركان القوات المسلحة الملكية الملك محمد السادس حفظه الله، ولكافة أفراد الجيش الملكي حامي الثغور، وخاصة في جنوب البلاد، وننوه عاليا بيقظة قواتنا.

قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية

لا يخفى على أحد محورية الدور الذي يضطلع به هذا القطاع الحيوي على مستوى الأمن الروحي للمغاربة. وإننا من باب الشكر اللازم، نتوجه إلى كل العاملين بهذا القطاع بتحية كبيرة، مُنوهين بالأداء والحصيلة، وواقفين في الوقت نفسه على بعض القضايا التي نرى من موقعنا كنواب ضرورة إيلائها عناية أكثر من أجل تجويد عملها والرقي به.

ونخص بالذكر ضرورة الزيادة في العناية بالقيمين الدينيين والأئمة والوعاظ والمرشدين، ونحيي بهذه المناسبة القائمين على برنامج محو الأمية الذي يشهد المغاربة على حصيلته الإيجابية، وخاصة في صفوف النساء سائلين الله أن يكتب أجر هذا العمل لأُمير المؤمنين، ولكل القائمين عليه.

وحرصا على بلوغ الكمالات في الأداء فإنه لا يفوتنا أن نثير الانتباه إلى ضرورة إيجاد حلول لما يحصل بشكل مطرد في موسم الحج، فمع أنه موسم الصبر، إلا أن تكرار هذه المشاكل يستدعي معالجةً بنويةً تبتدئ من الاستعداد والتبرئ مرورا بالسفر بلوغا للحظة أداء المناسك والعودة إلى أرض الوطن. وإن حرصنا على إبداء هذه الملاحظات نابع من غيرتنا على قدسية شعيرة الحج، وصورة الوطن وسمعته.

وإننا ننوه بما تُشرف عليه وزاراتكم من برامج تكوين الأئمة والوعاظ تتّجه إلى العمق الإفريقي حاملة التدين المعتدل والمنفتح الذي من شأنه أن يحارب نزوعات التطرف، ويُجِلّ السكنينة والأمان للمؤمنين، وندعو إلى ضرورة الرفع من وتيرة إصلاح المساجد المغلقة تيسيراً لروادها، وخاصة منهم العجزة والمُسنين، ومواكبة التوسع العمراني بإنشاء المزيد من المساجد ودور العبادة.

ولعله من المفيد أن ندعو - كعادتنا - إلى ضرورة مضاعفة الجهد في التأيير الديني للمغاربة المقيمين بالخارج، وذلك بانتقاء أئمة يمتلكون لغة البلد، ويحيطون بثقافته حتى لا يكون الإرشاد نشازاً في البيئة المستقبلية.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون
السيدات والسادة النواب المحترمون

أما على مستوى مغاربة العالم فإننا نؤكد التزام القطاع الوزاري المعني بتدبير هذا القطاع بالارتكاز على المرجعيات الوطنية المتمثلة في الدستور المغربي والتوجيهات الملكية والبرامج الحكومية والاتفاقيات الدولية، ونسجل بإيجابية اعتماد استراتيجية وطنية للمغاربة المقيمين بالخارج من أجل حماية حقوقهم والمحافظة على هويتهم ومواكبتهم من أجل مساهمتهم في تنمية وطنهم الأم.

وإذ نثمن كل ما قامت به الوزارة من إجراءات وتدابير بخصوص تشجيع مغاربة العالم على الاستثمار في بلدهم، وتعبئة كفاءاتهم في منديات وورشات موضوعاتية في مجال التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الشراكة مع هيئات المجتمع المدني التي يؤطرها مغاربة العالم في مختلف المجالات الثقافية والحقوقية والرياضية. فإنه لا بد من التذكير بتعهدات الحكومة بخصوص تفعيل المقتضيات الدستورية القاضية بإشراك مغاربة العالم في المؤسسات الوطنية، واستكمال ورش الإصلاح القنصلي، ومسلسل تحديث وتجويد الخدمات القنصلية والاجتماعية لفائدة أفراد الجالية المغربية بالخارج، وإعطاء اهتمام أكبر لحماية القاصرين المغاربة غير المُرافقين باعتبارهم فئة هشة معرضة للاستغلال من قبل عصابات الاتجار في البشر أو الجماعات التبشيرية أو المتطرفة.

وهو ما يتطلب ضرورة واستعجالية إيجاد آليات وإجراءات لتمكينهم من ممارسة حقهم في المشاركة السياسية، من قبيل التسريع بإحالة مشروع القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج على المسطرة التشريعية.

كما تجدر الإشارة إلى أننا في فريق العدالة والتنمية لا زلنا نلح على ضرورة اهتمام الإدارة المغربية بتبسيط مساطرها من أجل معالجة القضايا العالقة لمغاربة العالم على مستوى العقار والقضاء والاستثمار مثلا، كما لا ننسى تجويد وتسهيل عملية العبور أكثر لتجاوز الاختلالات التي عرفتها عملية عبور 2018 نهاية غشت الماضي. وندعو الحكومة للتفاعل الإيجابي مع توصيات المهمة الاستطلاعية التي تم إنجازها على مستوى لجنة الخارجية لمعربني انصار بإقليم الناظور.

ولا يفوتنا في فريق العدالة والتنمية أن نؤكد على ضرورة دعوة مغاربة العالم إلى الانخراط الفعال في المرافعة على قضايا الوطن، وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، والحرص على إشراكهم في ذلك، إضافة إلى مساهمتهم في بلورة نموذج تنموي جديد للبلاد بناء على ما راكموه من خبرات وتجارب في بلدان الإقامة.

وبخصوص القضايا المتعلقة بالهجرة فإننا ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة المغربية والوزارة الوصية على القطاع وما أسفرت عنه من تثمين العالم لهذه الجهود بعد اختيار مدينة مراكش لاحتضان المنتدى الدولي المقبل لاعتماد الميثاق العالمي لهجرة آمنة منظمة ومنظمة.

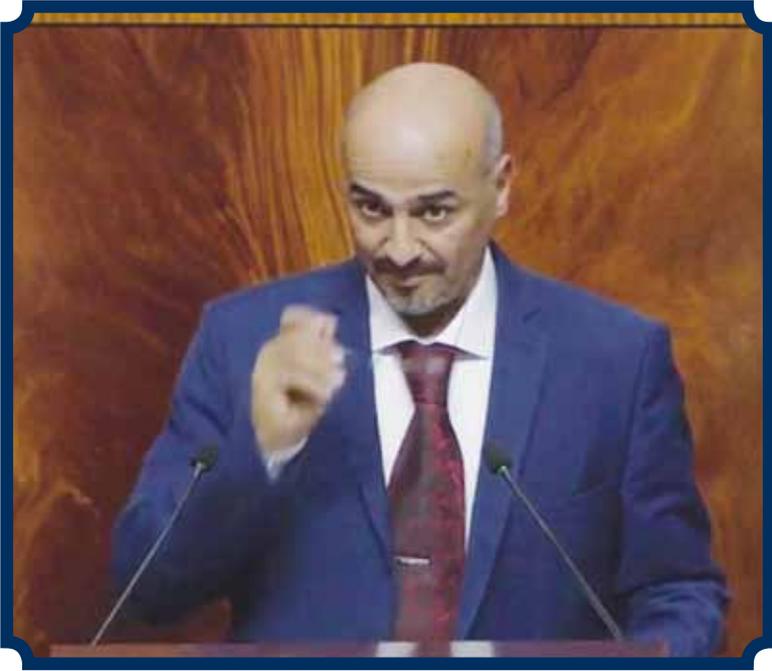
كما نثمن تفعيل الحكومة للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال إطلاق عمليات التسوية لما يقرب من خمسين ألف مهاجر أغلبهم أفارقة، ومواكبتهم بتقديم خدمات اجتماعية كالتعليم والصحة والسكن والتربية والثقافة والتكوين المهني من شأنها المساعدة على اندماجهم في المجتمع المغربي.

قبل الختام، لا يفوتنا أن ندعو إلى ضرورة الاستمرار في العناية بأسرة المقاومة وجيش التحرير، وننوه بالجهد العلمي المتميز الذي تبذله المندوبية في جمع تاريخ المقاومة وصيانة الذاكرة الجماعية من التلاشي والنسيان

ورحم الله الشهداء ووقفنا جميعا لما فيه مصلحة وطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة الميزانيات الفرعية للقطاعات
الإنتاجية
- النائب إبراهيم الضعيف -



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

يشرفني أن أتقدم باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب بهذه المداخلة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة القطاعات الإنتاجية.

بداية لا بد من التأكيد على أن القطاع الفلاحي يمثل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني بجميع تجلياته إن على المستوى الاجتماعي أو التنموي أو البيئي وما يوفره من ضمان للأمن الغذائي. كما أنه يحظى بتمويل عمومي مهم.

ويعتبر مخطط المغرب الأخضر من أهم المخططات الاستراتيجية التي عرفها هذا القطاع بدعامته الأولى والثانية، وتنظيم مختلف السلاسل الإنتاجية. وفي ظل النتائج التي حققها مخطط المغرب الأخضر من تقوية البنية التحتية وتوسيع المساحات المسقية، يبقى غياب رؤية واضحة لتثمين المنتج وتسويقه بتنظيم الأسواق الخارجية عائقا أمام تحقيق تنمية مستدامة تعزز تطور هذا القطاع.

لا بد في هذا الصدد أن نؤكد على النظر في طبيعة التمثيليات المهنية، والتي تثير أكثر من استفهام، وتطرح رهان العقلنة والفعالية والنجاعة التنظيمية المهنية بما يخدم تنمية وتطور القطاع، دون أن ننسى الوضعية الكارثية التي يعيشها المعهد الوطني للبحث الزراعي (INRA) منذ سنتين.

وعليه، فإن الوقت قد حان، السيد الوزير المحترم، لتقييم شامل لمخطط المغرب الأخضر في كل جوانبه، والتفكير في نسخة جديدة تستشرف المستقبل وتتجاوز نقائص واختلالات الماضي، والتي تتجلى على سبيل المثال في فشل سياسة التجميع في عدد من السلاسل، وكذا في عقلنة تدبير الموارد المائية.

مساهمة القطاعات في خلق الثروة وفي تحقيق التنمية

أخذاً بعين الاعتبار السياق العام الذي يؤطر عمل قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة والسياحة والصناعة التقليدية، فإنه من اللازم أيضاً أن نستحضر، ونحن نناقش الميزانيات الفرعية لهذه القطاعات، الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي.

وكما سبق للفريق أن أكد في أكثر من مناسبة، فإن أهمية مخطط المغرب الأخضر، والتنويه بحرص الحكومة على مواصلة تنزيله، والالتزام بتعزيز استدامة الفلاحة التضامنية وتحفيز الصناعات الغذائية، وإطلاق دفعة هامة ومعتبرة من مشاريع الدعامة الثانية تستهدف 130 ألفاً من الفلاحين الصغار، كل ذلك لا يوازيه إلا حرصنا على أن تنكب الحكومة، وغيرها من المؤسسات المعنية، على القيام بتقييم حقيقي، وذي مصداقية لهذا المخطط الطموح، وقياس أثره المباشر على الفلاح الصغير والمتوسط، ووضع حلول عملية وناجعة لمعضلة التسويق.

إننا نؤكد على أن الحكومة تبذل جهداً كبيراً من أجل تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وهو ما يقتضي تامين التطور الإيجابي للاعتمادات المالية المخصصة لصندوق تنمية العالم القروي، والتشديد في الوقت نفسه على أن تحقيق الأهداف المرجوة يستدعي تدبير موارد هذا الصندوق في إطار من الحكامة، والحرص على الإعداد والتنفيذ الجيدين، والبرمجة العادلة والمنصفة للبرامج والمشاريع المقترحة، وتلافي الآثار السلبية لكثرة المتدخلين، وتنوع روافد التمويل.

وهنا يجب التأكيد على أن صندوق التنمية القروية يمكن أن يشكل أداة لتعزيز اللامركزية المتقدمة باعتبارها اختياراً إرادياً لبلادنا، ذلك أنه يمكن من خلال هذا الصندوق تحقيق التوجيهات الكبرى التي رسمتها المجالس الجهوية بشراكة مع كل الفاعلين، وهو ما سيجعله أداة ناجعة تستهدف تحقيق التنمية بشكل يراعي الحاجيات ويرتب الأولويات ويجسد التكامل والالتقائية.

وإنها لمناسبة تستوجب منا الإشادة بالتوجيهات الملكية بخصوص العمل على بلورة آليات مبتكرة لمواصلة تحفيز الفلاحين على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية منتجة، والعمل من أجل انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية تشكل عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تابعنا جميعا ما تضمنته التوجهات الملكية من دعوة صريحة إلى تعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وتعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي، وكذا إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق.

ولتسمح لنا الحكومة بأن ننبّه إلى الحرص على أن لا تتكرر بعض الأخطاء والانزلاقات التي صاحبت عمليات توزيع الأراضي الفلاحية بالمغرب منذ عملية الإصلاح الزراعي ومختلف التفويتات والأكرية لأراضي صوديا وسوجيطة، وما تبعها من عمليات أخرى.

ومن باب الحرص على انخراط البرلمان في هذا الورش فقد كان فريق العدالة والتنمية سابقا إلى توجيه طلب عقد لقاء مشترك بين لجنة القطاعات الإنتاجية، ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، وذلك بحضور وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزير الداخلية، من أجل مناقشة الإجراءات العملية المتخذة لتسهيل الولوج إلى الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، والضمانات التي توفرها الحكومة لينعكس إيجابا هذا الاستثمار على أوضاع الفلاح الصغير والمتوسط.

ومراعاة لخصوصيات المناطق الجبلية يتوجب على الحكومة أن تولي عناية خاصة من خلال سياسات عمومية ترد الاعتبار لهذه المناطق، وتحقق العدالة المجالية والتنمية الاقتصادية.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛

السيدات والسادة النواب المحترمون.

إن تنوع المتدخلين في القطاع الغابوي وغياب استراتيجية التقائية وتكاملية داخل الوزارة المعنية من جهة، ومع باقي القطاعات من جهة أخرى، جعل هذا القطاع يعرف حالة من الارتباك والجمود، وزاد من تعقيد وضعيته الهشة، خاصة وأن أي ضرر يلحق بهذا القطاع يجعل من الصعب تداركه، ولهذا وجب الإسراع بوضع خطة عاجلة تستهدف حماية مجالنا الغابوي حالا ومستقبلا.

لقد كانت مناقشة الميزانية الفرعية المتعلقة بقطاع الفلاحة والصيد البحري داخل اللجنة فرصة للوقوف على ما تم إنجازه السنة الماضية 2018 وكذا الإكراهات والتحديات التي يعرفها القطاع.

وارتباطا بموضوع الصيد البحري فإننا ننوه بموقف لجنة الفلاحة والتنمية الزراعية بالبرلمان الأوروبي التي أيدت تجديد الاتفاق الزراعي مع المغرب، والذي يشمل الأقاليم الجنوبية، وهذا لم يكن ليتأتى لولا المجهود المبذول من طرف الحكومة والبرلمان المغربي على حد سواء.

إننا نسجل أن الصيد التقليدي والساحلي لا يزالان يستحوذان على 94 % من حجم الإنتاج الوطني، بينما تبقى قيمة إنتاجهما متواضعة. حيث وصلت خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 مبلغ 5.8 مليار درهم أي بنسبة 60 % مقابل 36.5 % في مجال الصيد في أعالي البحار.

أما حجم الصادرات فقد استقر في 428 ألف طن، نصفها من المنتجات المجمدة، وبلغت المعلبات (جزئيا أوكليا) نسبة 25 % بينما استقرت نسبة إنتاج السمك الطري في نسبة 1.8 %، وإذ نثمن المجهودات التي بذلت منذ انطلاق مخطط «أليوتيس» خاصة في مجال استدامة الثروة السمكية وتنزيل المشروع الوطني للأحياء البحرية، والاستثمار في البنى التحتية، والتسويق، فإن قطاع الصيد البحري لا زال يئن تحت وطأة مشاكل متفاقمة وإكراهات هيكلية تستوجب تظافر جهود كل القطاعات الأخرى، وخاصة تلك المتداخلة معه والقريبة منه، ومن بين هذه التحديات:

- ضعف المراقبة ومحدوديتها كما وكيفا أمام التهريب الفردي والمنظم وعدم احترام الكوتا والراحة البيولوجية.
- وضع وتعيين خرائط مدققة للمصايد حسب نوعية الأسماك، وذلك لحمايتها من الاستنزاف، وتسهيل تتبعها.
- دعم المعاهد الوطنية للأبحاث البحرية بالإمكانات المادية والبشرية مع منحها مزيدا من السלט والصلاحيات بما يتماشى مع أدوارها الرقابية والعلمية، وبما يؤهلها لملء الفراغ الكبير في مجال البحث العلمي والتجديد والابتكار في قطاع الصيد البحري.
- تعزيز شروط السلامة الصحية للبحارة وحمايتهم من كل المخاطر المهنية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالحماية من الحوادث المتكررة التي تقع بعرض

البحر كغرق بعض البواخر، أو تمهبا، أو الإعتداء عليها، أو بعض الحوادث المهنية داخل البواخر أثناء اشتغالها.

- تشجيع ومواكبة المشروع الوطني لتربية الأحياء البحرية، وذلك للتسريع بإخراج كافة القوانين المنظمة له، مع الحرص على التوزيع العادل للاستثمارات في هذا المجال على امتداد سواحلنا البحرية، واستحداث مرصد وآليات خاصة لتتبع هذا المشروع تحت إشراف وكالة تربية الأحياء البحرية.
- ضرورة تقييم مخطط «أليوتيس» الذي بلغ مداه، والتفكير في استراتيجية مندمجة تعالج الإكراهات الراهنة، وتستشرف متغيرات المستقبل.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

لقد بلغت مداخيل السياحة الدولية سنة 2017 حوالي 1600 مليار دولار و 1.3 مليار سائح، وهي أرقام مرشحة للنمو بنسبة 3.3 % سنويا، وهو ما يستوجب الاستعداد الجيد لتنال بلادنا نصيبها من الفرص التي توفرها هذه السوق في ظل التنافس الشرس.

ورغم أن الانفتاح على أسواق جديدة وواعدة خاصة السوق الصينية يعتبر خطوة مهمة، إلى جانب المجهود المبذول في دعم النقل الجوي الخارجي والداخلي، إلا أن عرضنا السياحي لا يزال يشكو ضعفا على مستوى الجاذبية والتنوع، وذلك نظرا لغياب استراتيجية جديدة، وخاصة بعد أن استنفدت خطة المغرب الأزرق أغراضها، وبات القطاع في حاجة إلى مشاريع مهيكلية ونوعية تستهدف كافة التراب الوطني.

إن هذا القطاع في حاجة إلى مزيد من الالتقائية والتشاور مع القطاعات العمومية المعنية، وخاصة في مجال المآثر التاريخية، والبنيات التحتية، وكذا التنسيق مع الهيئات المنتخبة في الجهات والأقاليم لوضع برامج مشتركة وعملية.

كما يحتاج إلى إعادة النظر في الحكامة وفي النموذج الاقتصادي لبعض المؤسسات العمومية المرتبطة بالقطاع كالشركة المغربية للهندسة السياحية، والمكتب الوطني للمطارات، والمكتب الوطني المغربي للسياحة، وخاصة بعد أن تبين أن بلادنا لم تنجح

في تحقيق الأهداف المسطرة في عقد البرنامج الوطني لرؤية 2020، حيث لم تتمكن بلادنا من أن تكون ضمن الواجهة العالمية العشرين الأولى، وبلغ 20 مليون سائح، وتحقيق 150 مليار درهم كعائدات من العملة الصعبة.

وللإشارة فقد بادر فريق العدالة والتنمية منذ أزيد من سنة إلى الدعوة إلى انعقاد لجنة القطاعات الإنتاجية بحضور وزير السياحة لمناقشة التدبير المالي للشركة المغربية للهندسة السياحية، والوقوف على مدى تحقيقها للأهداف المرسومة لها.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

من المعلوم أن قطاع الصناعة التقليدية يشغل حوالي 2.4 مليون صانع وصانعة، وقد تطور رقم معاملاته من 16 مليار درهم سنة 2010 إلى 22.46 مليار درهم سنة 2015 بينما لا زلنا ننتظر الدراسة لمعرفة مؤشرات سنتي 2016 و2017.

وإنها مناسبة سانحة للتنويه بمجهودات كتابة الدولة في الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وخاصة في ما يتعلق بحرصها على تثمين المنتج المغربي وتسويقه على المستوى الداخلي والخارجي.

كما نثمن رؤية القطاع القائمة على استثمار ما توفره التقنيات الحديثة من إمكانات واعدة في هذا المجال من شأنها الارتقاء بوضعية الصانع التقليدي.

وفي هذا السياق نسجل ما يلي :

- ضرورة الإسراع بإخراج مشروع القانون الإطار رقم 65.16 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- ضرورة تقييم رؤية 2015 الخاصة بالصناعة التقليدية قبل إعلان طلب العروض للدخول في دراسة لإعداد استراتيجية 2020 – 2030
- وضع خطة لحماية الحرف المهددة بالانقراض والحد من المنافسة غير المتكافئة.
- الحاجة إلى أن نجعل من الصناعة التقليدية عامل جذب لتقوية العرض السياحي وجعله وجهة مطلوبة.

إننا نشيد بالنتائج المحققة على مستوى تحسين ترتيب المغرب فيما يخص مؤشر دوين بينيس المتعلق بمناخ الأعمال، وريغ 9 نقط في الترتيب، ونؤكد على إسهام الحكومة والمؤسسة البرلمانية في تحقيق هذا الإنجاز بالتعاون مع الفاعلين الاقتصاديين وغيرهم. يمكن أن نريغ التحديات المطروحة إذا ما تم اعتماد استراتيجية جادة لتشجيع الابتكار، والانفتاح الجاد والإرادي على كل الطاقات المبدعة.

إن المقام يفرض علينا لفت الانتباه إلى مجال آخر لا يقل أهمية، ويتعلق الأمر بالاقتصاد المعرفي أو التكنولوجي المرتكز على الصبيب العالي من الذكاء والحجم المعرفي الذي بات يطلق عليه اسم الثورة الرابعة، والذي مكن شركات عالمية تأسست حديثا من تحقيق مراتب متقدمة على الصعيد العالمي على مستوى حجم رؤوس الأموال، وإزاحة شركات عتيدة من الصدارة، ولا يمكن الولوج إلى هذا المجال إلا من خلال إنشاء جيل حر، ومبدع، يحترم ذاته ويعتز بانتمائه.

إن فريق العدالة والتنمية إذ يُثمن المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الصناعي والنجاح في جلب استثمارات ضخمة كانت بالأمس القريب مستعصية على المغرب (كقطاع السيارات والطائرات..)، فإنه أيضا يثير الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بمجالات صناعية أخرى مستفيدين في هذا المجال من التجارب العالمية التي نجحت في تحويل بعض الصناعات اليدوية أو التقليدية إلى صناعات حديثة ومتطورة تمزج بين المهارة اليدوية والتقنيات الحديثة، وهو ما يمكن أن يضطلع به قطاع الصناعة والاقتصاد الرقمي باقتدار.

لقد حسّن «مخطط إقلاع»، منذ انطلاسته سنة 2009، من جاذبية وتنافسية القطاع الصناعي ببلادنا، والذي تعزز بمخطط التسريع الصناعي 2014-2020 والذي كان من نتائجه تقاطر كبريات الشركات الصناعية الدولية، وخاصة من أوروبا.

وفي هذا الصدد نودّ أن نشير إلى الملاحظات التالية :

- إن ما تم تحقيقه من إنجازات في هذا المجال يجب أن يكون حافزا لنا للانفتاح على دول صناعية أخرى كروسيا وأمريكا واليابان وتركيا، وتنوع استثماراتنا الصناعية، والتشجيع على توزيعها على كافة التراب الوطني.
- ضرورة الاهتمام بمخطط التسريع الصناعي بالمساهمة في عملية التثمين لدى قطاعاتنا الإنتاجية وخاصة الفلاحية والسمكية.

• التفكير في وضع خطة استباقية واستشرافية لما بعد 2020 تاريخ انتهاء خطة التسريع الصناعي، وذلك بعد تقييمه واستخلاص الدروس اللازمة نه.

وأما في ما يتعلق بالاقتصاد الرقمي فإننا نثمن ما تم تحقيق من منجزات، وخاصة إحداث وكالة التنمية الرقمية بموجب القانون 61.16، ونعقد آمالا كبيرة في هذه الوكالة للعبور ببلادنا نحو الأفاق الواعدة والواسعة التي يوفرها الاقتصاد الرقمي، واقتصاد المعرفة.

كما نأمل بمزيد من التشجيعات للاستثمارات في هذا المجال الذي لا يتطلب رؤوس أموال باهضة، بل فقط استثمار الخبرة الوطنية والكفاءات المغربية ومحاربة هجرة الأدمغة، وتوفير الفضاءات المناسبة والمشجعة للإبداع والابتكار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته



قراءة في أهم تعديلات الفريق
بمعية فرق ومجموعة الأغلبية
بمجلس النواب



قراءة في تعديلات فرق ومجموعة الأغلبية على مشروع قانون المالية برسم سنة 2019

على عاداته تميز فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب وببصمته التي أصبحت معهودة وفي إطار مساندة راشدة وناصحة وداعمة للحكومة عبر مختلف مبادراته التشريعية والرقابية في تجويد النصوص التشريعية التي تحيلها الحكومة على مجلس النواب وعلى رأسها قانون المالية والذي يكتسي طابعا سنويا خاصا يعطي لتقييم السياسات العمومية مفهومها الحقيقي فضلا عن اقتراحه لتعديلات تنصب على تنزيل مقتضيات البرنامج الحكومي ومن خلاله البرنامج الانتخابي الذي تعهدت العدالة والتنمية بتنفيذه أمام المواطنين.

وقدم الفريق النيابي بمعية فرق ومجموعة الأغلبية 102 تعديلا همت 61 مادة، القسط الكبير منها مرتبط بالمدونة العامة للضرائب 37 تعديل على المواد المتعلقة بالضرائب و 13 منها على مدونة الجمارك و 11 همت مواد الميزانية العامة. وتم قبول 29 مادة معدلة منها من شملها أكثر من تعديل واحد على فقراتها، إذ تم تسجيل قبول الحكومة لـ 43 تعديل مجموعة منها تم إعادة صياغتها من طرف اللجنة ، ونلخص أهم التعديلات المقبولة في ما يلي :

مدونة الجمارك

أ - الرسوم الجمركية

1 - موضوع التعديل : إعفاء الدراجات وجميع أنواع الكراسي، أكانت ذات محرك كهربائي أم لا، وكذا الأدوات والمعدات الآلية المحددة لائحتها بنص تنظيمي، والمعدة خصيصا للأشخاص في وضعية إعاقة؛

جاء هذا التعديل بعد أن تبين أن الفصل 1-164 من مدونة الجمارك لم يأخذ بعين الاعتبار في مجال الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، الكراسي بدون محرك كهربائي وأيضا الدراجات المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة علما أنها الأكثر استعمالا من طرف هذه الفئة مما دفع بفرق ومجموعة الأغلبية بتقديم تعديل يرنو ادراج الدراجات والكراسي بما فيها ذات المحرك

الكهربائي والسيارات المعدة خصيصا للأشخاص في وضعية إعاقة وهو ما تفاعلت معه الحكومة بإيجابية بعد إعادة الصياغة.

2- تسوية وضعية السيارات السياحية المستوردة تحت نظام القبول المؤقت
اقتُرحت فرق ومجموعة الأغلبية ابتداء من فاتح يناير 2014، تسوى حسابات القبول المؤقت للسيارات السياحية و المكتتية قبل فاتح يناير 2009 من طرف الأشخاص الذين لهم محل إقامة اعتيادي بالخارج و التي بقيت دون تصفية إلى غاية 31 دسمبر 2013. عوض ما جاء في مشروع قانون المالية والذي نص على أن تسوى حسابات القبول لمؤقت لهذا النوع من السيارات ابتداء من فاتح يناير 2019 والتي بقيت دون تصفية إلى غاية دسمبر 2018. عرف التعديل التصويت بالإجماع بتمديد آجال التسوية.

ب - الضرائب الداخلية على الاستهلاك الفصل 9

1 - موضوع التعديل : الزيادة بنسبة 50 % من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبق على المياه الغازية أو غير الغازية و المياه المعدنية و مياه المائدة و غيرها المعطرة و المحتوية على سكر؛

يهدف هذا التعديل إلى الرفع من مبالغ الرسوم المفروضة على المشروبات الغازية و المشروبات غير الغازية والحليب ومشتقات الحليب التي تحتوي على نسب عالية من السكر للحفاظ على الصحة والحد من انتشار داء السكري. وقد توافقت الأغلبية من أجل الموافقة على هذا التعديل مقدمة جميع الدلائل والدراسات بما فيها دراسة قامت بها المندوبية السامية للتخطيط والتي أفادت أن 10 ملايين من المغاربة يعانون من السمنة، 63 % منهم نساء. و دراسة لمكتب الدراسات الدولي ماكينزي، التي قدرت تكلفة هذه الأمراض المباشرة و غير المباشرة على الصحة بـ 24 مليار درهم. مستدلة بالعديد من الدول كفرنسا و إنجلترا و المكسيك وغيرها، التي عملت على تضريب المشروبات السكرية لتسببها في أمراض كثيرة و على رأسها مرض السكري و الأمراض المزمنة التي تكلف صناديق CNOPS و CNSS. بالمغرب 50 % من ميزانية هذه الصناديق في تغطية هذه الأمراض، مما من شأن هذا التعديل بالرفع من مقدار الضريبة، أن يدفع المستهلك خاصة الشباب للتقليل من استهلاكهم للمشروبات الغازية و العصائر، ويدعو الشركات المصنعة لمراجعة نسبة السكر في المشروبات المذكورة.

وجاء هذا التعديل بعد أن تعهدت الحكومة في السنة الماضية دراسة تعديل فريق العدالة والتنمية في هذا الموضوع وتعاملت معه بالإيجاب في القراءة الأولى للقانون.

وللإشارة فقد عرفت هذه المادة تعديلا بالغرفة الثانية نص اعتماد نظام تصاعدي في تطبيق مبالغ الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على المشروبات الغازية والمشروبات غير الغازية حسب مقدار السكر الذي تحتوي عليه، وذلك جراء ضغط من لوبيات شركات المشروبات الغازية. لكنه قبل بالرفض من فرق الأغلبية بمجلس النواب -في قراءة ثانية لمشروع قانون المالية 2019-، وأبقى على الصيغة التي تمت في القراءة الأولى.

2 - موضوع التعديل : الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على تبغ الشيشة من 350 درهم إلى 450 درهم لكل ألف غرام؛

قدمت فرق ومجموعة الأغلبية تعديلا بخصوص الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على التبغ المصنع يهمن الرفع من المبلغ الأعلى للتحصيل بالنسبة للسيكارو تبغ الشيشة برفع الضريبة على السيكار الصغير من 1000.00 درهم لكل 1000 وحدة إلى 1200.00 درهم، ورفعها بخصوص تبغ الشيشة من 350.00 درهم لكل 1000 غرام إلى 450.00 درهم ولم تقبل الحكومة إلى ما يخص تبغ الشيشة .

المدونة العامة للضرائب

الضريبة على الشركات

1 - إحداث تخفيض بنسبة 60% على الأرباح الموزعة على الشركات المساهمة في هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛

اقترحت فرق الأغلبية في إطار الإعفاءات من الضريبة المحجوزة في المنبع حذف الصيغة التي جاءت بها الحكومة بخصوص الإعفاء من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع المرتبطة بالعائدات ذات المصدر الأجنبي وفي نطاق العائدات المالية للشركة المستفيدة مع تخفيض نسبه 100 % ، وتقلص نسبة هذا التخفيض إلى 50% عندما تتأى العائدات المذكورة من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري السالفة الذكر.

وبعد المناقشة تبين أن هذا التدبير يرنو دعم المقاوله مما تأتى إيجاد صيغة توافقية للجنة رفعت نسبة التقليل من 50 % إلى 60 %

2- التكاليف القابلة للخصم : تمكن الجمعيات المحددة لائحتها بنص تنظيمي والتي أبرمت اتفاقية شراكة مع الدولة بهدف إنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة، من خصم الهيئات الممنوحة لفائدتها من الحصيلة الخاضعة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، مع تحديد كفاءات تطبيق هذا الخصم بنص تنظيمي في حدود 2 في الألف (2%) من رقم المعاملات ؛

عدّلت فرق ومجموعة الأغلبية الصيغة التي جاءت بها الحكومة في إطار تكاليف الاستغلال القابلة للخصم وخاصة باب التكاليف الخارجية الأخرى التي وقع الالتزام بها أو تحملها لما يتطلبه الاستغلال، وعلى الخصوص الهيئات النقدية أو العينية الممنوحة لفائدة الجمعيات المحددة لائحتها بمرسوم والتي أبرمت اتفاقية شراكة مع الدولة بهدف إنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة ؛ حيث اقترحت الصيغة الآتية « الجمعيات المحدثة وفقا لأحكام الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 75.00 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.02.206 بتاريخ 12 من جمادى الأول 1423 (23 يوليوز 2002) والتي أبرمت اتفاقية شراكة مع الدولة بهدف إنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة وتحدد شروط ومعايير وسقف ومجالات الاستفادة من هذا الإجراء بنص تنظيمي. وبعد المناقشة تم التصويت بالإجماع على صيغة توافقية اقترحتها الحكومة.

الضريبة على الدخل

1. تعفى من الضريبة على الدخل رصيد الوفاة المدفوع لفائدة ذوي حقوق الموظفين المدنيين والعسكريين والأعوان التابعين للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ، بموجب مقتضيات المرسوم رقم 2.98.500 الصادر في 14 من شوال 1419 (فاتح فبراير 1999) ؛

اقترحت فرق الأغلبية في التعديل أن المراسيم قابلة للتغيير والنسخ والتحيين بنصوص تنظيمية أخرى ولا داعي وضعها كمرجع في المدونة؛ مما يستدعي ترك المجال مفتوح بالصيغة المعتمدة في مختلف النصوص التشريعية باستعمال عبارة بموجب القوانين والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل وقبلت الحكومة وبإجماع أعضاء اللجنة مقتضى حذف الإحالة على المرسوم المحدد لمبلغ رصيد الوفاة وتعويضها بالإحالة على القوانين والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل،

2. أسعار خاصة للضريبة على الدخل : الدخل العقاري

بغية تفادي الضرب على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى اقترحت فرق ومجموعة الأغلبية في إطار الضريبة على الدخل الخاصة بالدخول العقارية تعديلا في تحديد سعر الضريبة على النحو التالي:

ب 10% : المبلغ الاجمالي للدخول العقارية الخاضعة للضريبة المشار إليها في المادة - ا 61. الذي يقل عن مائة وعشرون ألف (120.000) درهم

ب 15% المبلغ الاجمالي للدخول العقارية الخاضعة للضريبة المشار إليها في المادة - ا 61. الذي تساوي أو تفوق مائة وعشرون ألف (120.000) درهم

حظي التعديل بقبول الحكومة.

الضريبة على القيمة المضافة

1 - حذف إجراءات المادة 125 مكرر أربع مرات والمواد المرتبطة بها حول ما يسلمه الشخص لنفسه والإبقاء على المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي ، على أساس الإدلاء بالفواتير المبررة لعمليات البناء

قدمت فرق ومجموعة الأغلبية تعديلا له أثر مباشر على عموم المواطنين ويخص فرض الضريبة على القيمة المضافة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى مخصص للسكن حيث اقترحت فرق الأغلبية نسخ المادة 125 مكرر أربع مرات وملاءمة جميع المواد المرتبطة بها على إثر تعديل حذف هذه المادة مما سيمكن الحفاظ على مكتسب المساهمة الجزافية على ما يسلمه الشخص لنفسه من بناء، وسعيا في نفس الوقت إلى توفير المعلومة اللازمة للإدارة الضريبية من خلال إلزامية تقديم بيانات حول عملية البناء، مع عدم تطبيقها بأثر رجعي إذ سيطبق هذا الإجراء على رخص البناء المسلمة ابتداء من فاتح يناير 2019؛

وتم قبول التعديل وصوت عليه بالإجماع

2 - إعفاء المضخات المائية التي تعمل بالطاقة الشمسية وكل الطاقات المتجددة المستخدمة في القطاع الفلاحي

ويهدف التعديل إعفاء المضخات المائية التي تعمل بالطاقات المتجددة وخصوصا

الطاقة الشمسية المستخدمة في القطاع الفلاحي من الضريبة على القيمة المضافة تشجيعا للطاقة البديلة. وتقليصا لمستوى استهلاك الغاز الذي يثقل كاهل الفلاح وكذا كاهل ميزانية صندوق المقاصة .

3- إعفاء الأدوية المخصصة لعلاج مرض التهاب السحايا (المينانجيت Meningites) من الضريبة على القيمة المضافة

قبلت الحكومة تعديل فرق ومجموعة الأغلبية، وتم التصويت عليه بالإجماع، بخصوص إدراج فقرة الأدوية المخصصة لعلاج مرض التهاب السحايا Meningite ضمن لائحة الأدوية المنصوص عليها في البند 19 من المادة 92 من مدونة الضرائب المتعلقة بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم.

4- فرض سعر خاص للضريبة على القيمة المضافة على عمليات بيع وتسليم المشروبات المحللات بنسبة من السكر

ملاءمة مع التعديل الذي قدمته فرق ومجموعة الأغلبية بخصوص الضريبة على الاستهلاك فيما يخص المشروبات المحنونة على نسبة من السكر قدمت فرق ومجموعة الأغلبية تعديلا في المادة 100 من المدونة العامة للضرائب مفاده تخضع للضريبة على القيمة المضافة بالتعريف المحددة ب 70 درهم للهكتولتر عمليات تسليم وبيع المشروبات الغازية أو غير الغازية المحلاة بإضافة نسبة 5غ أو أكثر من السكر في كل 100 مل.

وتم التصويت على هذا التعديل بأغلبية 24 نائبا لكنه لقي في الغرفة الثانية معارضة بعد تحرك لوبيات المشروبات الغازية وتم رفضه، وتم قبول الرفض في القراءة الثانية بمجلس النواب.

واجبات التسجيل

التسجيل مقابل الواجب الثابت بخصوص عقود الوعد بالبيع المبرمة أمام الموثقين أو العدول

اقترحت فرق ومجموعة الأغلبية إضافة البند 17 بخصوص عقود الوعد بالبيع المبرمة أمام الموثقين أو العدول ضمن لائحة العمليات التي تخضع للتسجيل مقابل الواجب الثابت المحدد في مائتي (200) درهم وذلك لملاءمتها مع العقود المماثلة في هذا

الباب ولتوحيد النظام الجبائي المتعلق بهقود الوعد بالبيع ودون تطبيق نسبة 1.5% على العقود العدلية المثبتة بأداء جزء من ثمن البيع.
تم التصويت على هذا التعديل بأغلبية 29 نائب في اللجنة.

مقتضيات مشتركة بين الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل

تطبيق سعر الحد الأدنى للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل في 0.25 % بالنسبة للعمليات التي تقوم بها المنشآت التجارية والمتعلقة الأدوية، على غرار المواد الأساسية المتضمنة في المادة 144 من المدونة العامة للضرائب (الزبدة- السكر-الزيت- الدقيق- الماء- الكهرباء...)

تم التصويت على هذا التعديل بالإجماع

الجزاء المشتركة عن عدم الإداء أو الإداء المتأخر

مقتضيات لفائدة الما قول الذاتي: نصت المدونة العامة للضرائب في المادة 184 أنه في حالة عدم الإداء أو الإداء المتأخر بالإقرار برقم أعمال الما قول الذاتي في الفترة المحددة تطبق زيادة حسب الحالات 500 درهم و 200 درهم في حالات أخرى عن كل قرارل ناقص أو غير كاف.

وتقدمت فرق ومجموعة الأغلبية بتعديل صودق عليه بالإجماع يحث على تخفيض الحد الأدنى للزيادة والغرامات من 200 درهم إلى 100 درهم نظرا لكون هذه الزيادة تفوق أحيانا المبلغ الأصلي للضريبة المستحقة لهذه الفئة الهشة من الملزمين

الامتيازات الممنوحة للمنعشين العقاريين المادة 247 – xvi

السكن العالم القروي

تشجيعا للاستثمار في السكن الاجتماعي بالعالم القروي ومواكبة للسياسة الاجتماعية للنهوض بالعالم القروي اقترحت فرق ومجموعة الأغلبية إمكانية إبرام المنعشين العقاريين بنفس الشروط المنصوص عليها في المادة أعلاه اتفاقية مع الدولة لإنجاز برنامج بناء ما لا يقل عن 100 سكن اجتماعي بالوسط القروي.

كما اقترحت تعديلا يخص تمديد الاتفاقية بين الدولة والمنعشين العقاريين :

استثناءاً تمديد إلى غاية 31 دجنبر 2019 آجال الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والمنعشين العقاريين الذين لم يتمكنوا من إنجاز البرامج السكنية داخل الأجال المحددة لأسباب خارجة عن إرادتهم، ما لم تكن هذه الاتفاقيات موضوع مسطرة استخلاص من طرف إدارة الضرائب.

وتم قبول التعديلين بعد إعادة الصياغة وفق الإضافات التي جاءت بها الحكومة في نفس المادة وصوت عليهما بأغلبية 28 نائب في اللجنة.

المحركات ذات المنفعة العامة : المادة 250 من المدونة العامة للضرائب **إعفاء الجماعات الترابية من واجبات التمبر :**

تعفى من واجبات التمبر العقود والوثائق المعفاة من واجبات التسجيل بمقتضى المادة 129 من هذه المدونة، بالإضافة إلى العقود والوثائق والمحركات التالية:

عقود السلطة العمومية ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي والمستخرجات أو النسخ أو النسخ الرسمية أو شهادات العقود المذكورة المسلمة للإدارة العمومية، بما فيها الجماعات الترابية وأصول المقررات والقرارات والمداولات والسجلات والمستندات ذات الصبغة الداخلية للإدارات العمومية، بما فيها الجماعات الترابية.

يهدف هذا التعديل الذي اقترحه فرق ومجموعة الأغلبية إلى التنصيص على استفادة الجماعات الترابية من الإعفاء من واجبات التمبر باعتبارها ضمن الإدارات العمومية وذلك رفعا لأي لبس لدى بعض الإدارات التي تقصي هذه الجماعات من امتيازات قانونية ولا تعتبرها تعسفا إدارات عمومية، مما يستدعي استدراك هذا الالتباس.

تصفية واجبات التمبر : إعلانات الإشهار على الشاشة

قدمت فرق ومجموعة الأغلبية تعديلا على المادة 251 من مدونة الضرائب الأول يشمل إضافة الإعلان المرئي على شاشة التلفزيون أو على أي نوع آخر من الشاشات، أما التعديل الثاني فاقترحت حذف ما جاء به الحكومة من استثناء الإعلانات المنجزة على الدعامات الإشهارية الثابتة أو المتحركة ورايات التمبر، التي لا تعتمد الإرسال بواسطة البث والاحتفاظ بالصيغة الأصلية.

مع ملائمة التعديل في المادة 252 المتعلقة بتعريفه الواجبات ووافقت الحكومة عليه وصادق عليه بالإجماع في اللجنة .

«يصفى واجب التمير على إعلانات الإشهار على الشاشة على :

1- المبلغ الإجمالي لثمن العرض المدفوع إلى مستغلي قاعات العروض السينمائية؛

2- المبلغ الإجمالي للأتاوى أو الفاتورات الذي تقبضه الهيئات العامة أو الخاصة المكلفة بتسيير أو بيع الفضاءات الإشهارية عندما يبث الإعلان المرئي على شاشة التلفزيون أو على أي نوع آخر من الشاشات كما اقترحت حذف عبارة « باستثناء الإعلانات المنجزة على الدعامات الإشهارية الثابتة أو المتحركة ورايات التمير، التي لا تعتمد الإرسال بواسطة البث».

المساهمة الاجتماعية للتضامن : المادة 275 - . التصفية والسعر

بعد قبول تعديل فرق ومجموعة الاغلبية على حذف المادة 125 مكرر أربع مرات التي جاءت بها الحكومة اقترحت هذه الفرق الإبقاء على المادة 275 وفق التسعيرة المعمول بها يحدد مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي، لكل وحدة سكنية، حسب الجدول النسبي التالي:

المساحة المغطاة بالمتر المربع	السعر بالدرهم لكل متر مربع
تساوي أو تقل عن 300	معفاة
من 301 إلى 400	60
من 401 إلى 500	100
ما فوق 500	150

يقصد بالوحدة السكنية، السكن غير القابل للقسم الذي سلمت في شأنه رخصة للبناء.

عرف هذا التعديل التصويت بالإجماع وفق الصيغة التي اقترحتها الحكومة

المادة -. 277 الالتزامات المتعلقة بالإقرار

بعد قبول تعديل فرق ومجموعة الاغلبية على حذف المادة 125 مكرر أربع مرات التي جاءت بها الحكومة اقترحت هذه الفرق تحيين المادة 277 من المدونة العامة للضرائب على الشكل التالي :

الإقرار المتعلق بتكلفة البناء

يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 274 أعلاه باستثناء الأشخاص الذين يشيدون لأنفسهم مبنى معد للسكن الشخصي لا تزيد مساحته المغطاة عن 300 متر مربع أن يدلو لإدارة الضرائب بإقرار سنوي وفق نموذج تعده الإدارة قبل انصرام شهر فبراير من كل سنة ابتداء من تاريخ الشروع في الأشغال إلى غاية تاريخ الحصول على رخصة السكن . يتضمن نسخة من عقود الأشغال المبرمة خلال السنة وتفصيلا بتكلفة البناء للسنة المنصرمة مرققا :

- بجرد بمراجع فواتير الأشغال المنجزة خلال هذه الفترة ، المحررة وفقا لأحكام المادة 145 III أعلاه

- بفاتورة الأشغال المنجزة إذا تم البناء في إطار صفقة عن طريق المفاتيح في اليد أو بشهادة من طرف مهندس مختص بالنسبة للأشخاص الذين قاموا بعملية البناء بأنفسهم تبين تكلفة هذا البناء

الإقرار المتعلق بالمساهمة الاجتماعية للتضامن

يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 274 أعلاه أن يدلولدى قابض لإدارة الضرائب التابع له موقع السكنى المبنية بالإقرار المتعلق بالمساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن.

تم قبول التعديل بالإجماع وفق الصيغة الحكومية

المادة -. 279 التحصيل والمراقبة والمنازعات والجزاءات والتقادم

بعد قبول تعديل فرق ومجموعة الأغلبية على حذف المادة 125 مكرر أربع مرات التي جاءت بها الحكومة وللملاءمة مع هذا تعديل نظام المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه، اقترحت هذه الفرق تحيين المادة 279 من المدونة العامة للضرائب على الشكل التالي :

تطبق أحكام التحصيل والمراقبة والمنازعات والجزاءات والتقادم المنصوص عليها في هذه المدونة على المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي.

واستثناء من هذه الأحكام، تطبق الجزاءات المترتبة عن عدم الإدلاء أو الإدلاء المتأخر بالإقرار المنصوص عليه في المادة 277 -1 أعلاه كما يلي:

1 - تطبق غرامة قدرها خمسمائة (500) درهم في حالة الإدلاء بالإقرار السالف الذكر داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من التأخير؛

2 - تطبق غرامة قدرها ألف (1.000) درهم في حالة الإدلاء بالإقرار السالف الذكر بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما؛

تم قبول التعديل بالإجماع وفق الصيغة الحكومة

مواد الميزانية

إحداث مناصب مالية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بالإضافة

حرصت فرقة ومجموعة الاغلبية أن يتم التنصيب على تخصيص مناصب مالية وفق النسبة المئوية المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجارية العمل، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بالإضافة إلى تخصيص 200 منصب مالي لفائدة هذه الفئة من 250 منصب التي يؤهل رئيس الحكومة لتوزيعها، وجاء التعديل على الشكل التالي :

التعليق	النص المقترح	النص الأصلي
يهدف هذا التعديل إلى إيجاد الحل القانوني اللازم والسيغة العملية لتفعيل حقيقي للنسبة المئوية المخصصة من المناصب المالية للأشخاص في وضعية إعاقة وتنظيم مباراة خاصة بهم ومشاركة بين القطاعات الوزارية التي لا تتطلب القدرة البدنية، بهدف ضمان حسن تطبيق مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.92.30 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 شتنبر 1993) بتنفيذ القانون 07.92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين، وكذا المرسوم رقم 2.97.218 الصادر في 18 من شعبان 1418 (19 ديسمبر 1997) بتطبيق القانون رقم 05.81 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.82.246 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982)، والقانون رقم 07.92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.30 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993).	<p>يتم إحداث 25.458 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2019.</p> <p>1 - 25.208 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية :</p> <p>.....</p> <p><u>تخصص وجوبا في الوزارات التي لا تشترط القدرة البدنية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة حسب مدلول القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.52 بتاريخ 19 من رجب 1437 (27 أبريل 2016) النسبة المئوية المحددة لفائدتهم بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.</u></p> <p><u>- يمكن تنظيم مباريات مشتركة بين الوزارات أو المؤسسات أو مباريات مشتركة أو خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.</u></p> <p>2 - يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 250 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات.</p> <p>2 - يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 250 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.</p> <p><u>- يمكن تنظيم مباريات مشتركة بين الوزارات أو المؤسسات أو مباريات مشتركة أو خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.</u></p> <p>3 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول أعلاه، يحدث، ابتداء من فاتح يناير 2019، لدى وزارة التربية الوطنية الوطنية</p> <p>.....</p> <p>.....</p>	<p>يتم إحداث 25.458 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2019.</p> <p>1 - 25.208 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية :</p> <p>.....</p> <p>2 - يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 250 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات.</p> <p>3 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول أعلاه، يحدث، ابتداء من فاتح يناير 2019، لدى وزارة التربية الوطنية الوطنية</p> <p>.....</p> <p>.....</p>